

١٤٤

المكتبة الثقافية

١٢٢

تطور المجتمع الدولي

الدكتور يحيى الجمل

الثقافة والإعلام القومي

الدار المصرية

لتأليف والترجمة



دار الفهم

المكتبة الثقافية

١٢٢

تطور المجتمع الدولي

الدكتور يحيى الجمل

الثقافة والإعلام القومي
الدار المصرية
للتأليف والترجمة

توزيع



١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

طنطا ميدان الساعة

ت : ٢٥٩٤

اول ديسمبر ١٩٦٤

مقدمة

يكون هناك مجتمع ما لابد وأن يتوافر عنصران . لكى عنصر التعدد ... وعنصر القاعدة الرابطة .

فبغير التعدد لا يمكن أن يتصور وجود المجتمع لأن المجتمع لا يقوم على خلية واحدة أو وحدة واحدة وإنما المجتمع يفترض لقيامه عدداً من الخلايا أو الوحدات تجتمع فيتكون من اجتماعها المجتمع . ولا يكفي التعدد وحده لقيام المجتمع وإنما يجب أن تكون هناك رابطة ما — أو قاعدة ما تربط بين الوحدات المتعددة على نحو أو على آخر ليكن القول بوجود المجتمع فالوحدات التى لا تلتقى على شيء ولا يربط بينها شيء هى عبارة عن وحدات متناثرة لكل منها كيانه الذاتى ولا يتصور أن يتكون منها مجتمع معين .

فإذا تصورنا الحياة البدائية مثلاً على أنها كانت أفراداً لا يربط أحدهم بالآخر باى رابطة فإن فكرة المجتمع لا يمكن أن توجد . إنما توجد فكرة المجتمع حين توجد الوحدات المتعددة . ويوجد بين هذه الوحدات المتعددة نوع من الرابطة .

ومن هنا جاز أن يقال إن الأسرة هي الحلية الأولى للمجتمع أو بالأحرى هي أول صورة من صور التجمع الإنساني أو بعبارة ثالثة هي أول وأصغر مجتمع بشري .

والمجتمع الداخلي هو مجموع من الأفراد يخضعون لسلطة واحدة ويتكون منهم جميعاً ما يسمى بالدولة .

والمجتمع الدولي يمكن أن ينظر إليه من زاويتين : زاوية تقول بأن هذا المجتمع يتكون من مواطني الدول المختلفة وبذلك يكون مجتمعا دوليا مكونا من سائر البشر في سائر الدول . وزاوية أخرى تقول إنه ما دام الفرد ما زال حتى الآن خاضعا لسلطان دولة معينة وما دام لا وجود له من الناحية القانونية بالنسبة للقواعد الدولية فإن المجتمع الدولي على ذلك يتكون من وحدات هي الدول باعتبار أن الدول وحدها هي التي تخاطبها أساسا قواعد القانون الدولي وتربط بينها ولا شأن لها بالأفراد .

والخلاف بين هاتين النظريتين طويل وهميق والذي لا شبهة فيه الآن أن الأخذ بأى منها على نحو محدد تحديدًا قاطعا لا يخلو من مجانبة الصواب ، فإذا كانت الدول هي الوحدات الأساسية في المجتمع الدولي فإن الأفراد - باعتبارهم أفراداً -

أصبح لهم وضع بالنسبة للقواعد القانونية الدولية وانجبت هذه القواعد أخيراً لترتيب حقوق معينة للفرد نفسه بصرف النظر عن الدولة التي ينتمى إليها ، وبدأ الاتجاه نحو تقرير حماية دولية لهذه الحقوق يتزايد يوماً بعد يوم ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان — كذلك الميثاق الأوروبي في هذا الشأن — خير دليل على هذا الاتجاه .

ولكن مهما قيل في هذا الشأن فإن الدول ما زالت هي الوحدات الأساسية في المجتمع الدولي ، وبداية المجتمع الدولي تتحدد — شأنها شأن بداية أى مجتمع باجتماع العنصرين اللذين أشرنا إليهما في صدر هذه المقدمة .

(أ) عدد من الوحدات أى عدد من الدول .

(ب) وجود قاعدة تربط بين هذه الوحدات .

فمتى بدأ المجتمع الدولي إذن — أخذاً بهذا المعيار — وكيف تطور هذا المجتمع ؟

هذا ما نحاول أن نجيب عنه في هذه الدراسة المبسطة الموجزة .

المجتمع الدولي في الصور القديمة

كان هذان العنصران هما اللذان يتكون منهما إذا المجتمع - أى مجتمع - فإن الأمر بالنسبة للمجتمع الدولي يحتاج إلى شيء من توضيح .

الرمزة في المجتمع الدولي هي الدولة :

فما هي الدولة ؟ وهل هي ظاهرة حديثة أم هي ظاهرة قديمة نوعاً ؟

ولعل الإجابة على السؤال الأول تساعدنا في الإجابة على السؤال الثانى .

وعندما نحجيب عن سؤالنا « ما هي الدولة » لانريد أن نذهب مع الفقهاء في تفريعاتهم ومذاهبهم الكثيرة ولكننا سنكتفى بأجابة سهلة ميسرة تكفي لأغراض هذه الدراسة ومع ذلك فهي إجابة — فيما نعتقد — تتفق مع مقتضيات العلم .

الدولة — أى دولة — تتكون من عناصر ثلاثة :

(١) إقليم أى جزء من المعمورة بأرضه وسمائه وما يحجرى فيه من أنهار وما يقع داخله من بحيرات وما يحيط به من مياه

المحيطات إلى مسافة محددة وما يعلو ذلك كله من أجواء السماء .
(ب) شعب أى مجموعة من الناس يسكنون الإقليم ويعيشون عليه ويرتبطون به على نحو أو على آخر ، ولا ضرورة فى القانون الدولى توجب أن يرجع هؤلاء السكان إلى جنس واحد أو يدينون بدين واحد أو يتكلمون لغة واحدة — المهم ان يكونوا جميعا مواطنين على ذلك الإقليم أى يحملون جنسية الدولة وينتمون إليها جميعا .

(ج) حكومة — والحكومة هى التنظيم السياسى الذى يستطيع أن يضع الأوامر ويكفل لها النفاذ فى داخل حدود الإقليم وبالنسبة لسكانه — وحتى يكون هذا العنصر قائما ومنتجا بالنسبة للمجتمع الدولى ، فإن الوحدة الدولية حتى يصدق عليها هذا الوصف يجب أن تتمتع بحكومتها بالاستقلال فى أمورها الخارجية عن سواها من الوحدات الدولية . وهذا هو ما يعبر عنه أحيانا بعنصر السيادة .

هذه هى العناصر الثلاث اللازمة لوجود الوحدة الدولية فإذا اجتمعت هذه العناصر فقد وجدت وحدة دولية .

فتى اجتمعت هذه العناصر لأول مرة فى تاريخ الإنسان ؟
وهنا نعود إلى السؤال الذى سبق أن طرحناه : هل ظاهرة الدولة حديثة أم قديمة ؟

والواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة ولا مأمونة
العواقب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن العناصر الثلاثة
السابق الإشارة إليها والتي يتفق عليها الفقه الدولي الحديث لم تكن
واضحة ولا محددة في الزمن القديم بحيث يمكن أن نجعل منها —
أو من اجتماعها بمفهومها الحديث معيارا لوجود الوحدة الدولية
في الزمن القديم .

ولكن ما من شك أن هذه العناصر الثلاثة إن تجاوزنا بعض
التجاوز عن مفهوماتها المحددة الحديثة كانت هي المعيار
الوحيد المقبول لوجود الوحدات الدولية حتى في الزمن القديم .
أما عن الوحدة الأولى في تاريخ البشرية فليس يهمننا أن
تكون هذه الوحدة هي مصر القديمة أو مملكة بابل أو الصين
وإن كان الراجح لدى الباحثين أن مصر القديمة كانت أول وحدة
تحققت فيها العناصر الثلاثة السابق الإشارة إليها على نحو واضح
مستقر على أي حال ، وأيا كان الرأي — بالنسبة للوحدة الدولية
الأولى — فالراجح أن ظاهرة الدولة قديمة نسبيا وإنها ترجع
إلى حوالي أربعة آلاف سنة قبل الميلاد .

فهل يرجع المجتمع الدولي إذن إلى ذلك التاريخ ؟
هل نستطيع أن نقول إن المجتمع الدولي — بالمعنى الذي

حددناه للمجتمع — يرجع في تايخة إلى أربعة آلاف سنة
قبل الميلاد ؟

إذا كان راجحا أن ثمة وحدات دولية قد وجدت في ذلك
التاريخ ، فأتناستطيع أن نقول إن أحد عنصرى المجتمع — وهو
وجود عدد من الوحدات — قد وجد فعلا . ولكن هل وجد
العنصر الثانى فى ذلك الزمن أيضا ؟

هل وجدت القاعدة أو الرابطة التى تنظم سلوك هذه
الوحدات وتحكمها ؟ أو بتعبير آخر هل وجدت القاعدة
القانونية الدولية ؟

من المجازفة غير العلمية أن يقال إن القانون الدولى وجد
منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد — وبالتالى فإنه من المجازفة
أيضا أن يقال إن المجتمع الدولى بالمعنى الذى نقصد إليه قد وجد
منذ ذلك التاريخ .

ولكن ليس معنى هذا أن القانون الدولى قانون حديث
النشأة لا يرجع فى تاريخه إلا إلى القرن السابع عشر كما يحلو
لكثير من الفقهاء أن يصوروه ويربطوه بتطور دول أوربة
المسيحية بعد عصر النهضة .

إذا كان القول الأول بعد مجازفة علمية ، فإن القول الثانى فيه .

تجنى واضح على الحقيقة ، ومن الفقهاء الأوربيين الثقات من
يذهب إلى القول بقدوم القانون الدولي وقدم المجتمع الدولي
بالتالى ومن هؤلاء :

الفقيه السويسرى نيبولد Nippold فى محاضراته فى اكاىمية
القانون الدولي بلاهاى عام ١٩٢٤ اذ يذهب إلى أنه من الخطأ
الاعتقاد أن القانون الدولي هو وليد الحضارة الأوروبية للمسيحية
وأنه يرجع إلى ثلاثة قرون خلت ليس إلا . ويرى أن القانون
الدولى وجد منذ أربعين قرنا .

ويقول كانت قاعده قدسية التعاقدات وقوانين الأجانب
وقانون السفراء والمعاهدات التجارية وقوانين الحروب كلها
موجودة منذ الزمن القديم .

ثم يتساءل قائلا : هل فى مجال القانون الدولي الجديد أكثر
من ذلك ؟ ويوشك أن يجيب على هذا التساؤل بالنفى .

وقبل نيبولد وبوسع أكثر ذهب إلى هذا المذهب نفسه
العلامة كورف Korf فى محاضراته عن تاريخ القانون الدولي .

هذا هو ما يذهب إليه بعض الباحثين فى العلاقات الدولية
فى العصور القديمة ، ومن رأيهم أنه كانت هناك علاقات دولية
وكانت هناك قواعد تحكم هذه العلاقة ، ومن هنا جاز أن يقال

إن المجتمع الدولي مجتمع قديم يرجع عمره إلى أكثر من أربعة آلاف عام لأن العنصرين اللذين تتطلبهما لوجود المجتمع — على أى صورة — قد وجدا بالنسبة للمجتمع الدولي منذ ذلك الحين .

فقد وجدت وحدات دولية ووجدت بين هذه الوحدات علاقات معينة وكانت هناك قواعد تحكم هذه الوحدات .

وليس من اليسير ولا هو من السهل فى دراسة موجزة مختصرة أن تتبع العلاقات الدولية فى العصور القديمة ولا أن ندرك طبيعة هذه العلاقات على نحو واضح ، هل كانت علاقات حرب أم علاقات سلم ؟ هل كانت تقوم على أساس المساواة بين تلك الوحدات الدولية أم أنها كانت علاقات تقوم على أساس خضوع الوحدة الدولية الضعيفة للوحدة الدولية القوية ؟

إنما الذى لا شبهة فيه هو أن العلاقات الدولية فى العصور القديمة لم يكن لها صفة الاستمرار والتكرار والكثرة التى بدأت مع إنتشار وسائل المواصلات الحديثة التى لا يرجع عمرها — فى أبسط صورها — إلى أكثر من ثلاثة قرون .

ولكن العصور القديمة لم تخل على أية حال من علاقات بين الوحدات الدولية التى كانت موجودة آنذاك . ويحدثنا التاريخ عن علاقات بين مصر وجيرانها — علاقات حرب

وعلاقات سلم — كذلك يحدثنا عن علاقات بين كل من بابل والصين وأشور وما كان يحيط بكل منها من بلاد صغيرة لم يعرها التاريخ التفاتاً كبيراً .

وكانت المدن اليونانية ترتبط ببعضها بعلاقات تجارية وعلاقات يشوبها الود حيناً والحصام إلى حد الحرب أحياناً أخرى . ويجرنا ذكر المدن اليونانية إلى ظاهرة كانت واضحة في العالم القديم ، وكانت هذه الظاهرة تحمل في طياتها تيارين متناقضين .

هذه الظاهرة هي ظاهرة المدن أو الأقاليم الصغيرة المتجاورة المستقلة ، كان ذلك موجوداً في الدولة السورية التي أصبحت تعرف فيما بعد بدولة بابل ، وكان موجوداً في مصر القديمة ، وكان موجوداً وبشكل أكثر تطوراً ووضوحاً في بلاد الأوغرى ، وكانت هذه المدن أو الأقاليم حريصة على استقلالها متمسكة به وهذا الحرص يمثل أحد التيارين اللذين أشرنا إليهما في ذلك الزمان . أما التيار الآخر الذي كان يتناقض مع التيار الأول فقد كان يتمثل في رغبة كل مدينة أو إقليم من تلك الأقاليم في التسلط على المدن أو الأقاليم الأخرى المجاورة واخضاعها لسلطانها بغية تكوين دولة كبرى .

وقد حدث ذلك في مصر عندما وحد « مينا » بين الوجهين

البحرى والقبلى وأقام دولة واحدة عظيمة فى مصر القديمة .
كذلك ومنذ حوالى ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد استطاع
« سرجون » أن يوحد مدن سومر كلها ، وأن يخضع المنطقة
من الخليج الفارسى إلى البحر الأبيض لسلطانه وأنشأ
امبراطورية عظيمة ظلت قائمة إلى أن خلفها العموريون واتخذوا
من بابل عاصمة لهم وأنشأوا الامبراطورية البابلية الأولى .
ولا شك أن أعظم ملوك بابل وأخدهم فى التاريخ هو حمورابى
الذى سن أول مجموعة قانونية عرفها تاريخ الحضارة .

ولم يختلف الأمر عن ذلك بالنسبة للمدن اليونانية —
فى زمن أحدث نسبياً وذلك عندما انتصرت مقدونيا على غيرها
من المدن اليونانية تحت قيادة فيليب المقدونى والد الإسكندر
الأكبر أول حاكم فى التاريخ المعروف لامبراطورية تطوى
العالم المكتشف كله تحت لوائها .

ولا تتسع هذه الدراسة الموجزة لتطور المجتمع الدولى لتتبع
الدول القديمة فى نشأتها واندحارها ، وكل الذى يعيننا أن نؤكد
هنا هو أن المجتمع الدولى قد وجد فى تلك المصور القديمة
لأن العنصرين اللازمين لوجود المجتمع قد وجدا آنذاك : فقد
وجدت الوحدات الدولية ووجدت القواعد التى تحكم هذه
الوحدات فى علاقاتها مع بعضها .

ونسوق هنا دليلين من معاهدتين دولتين عقدتا في تلك
المصور تدلان بوضوح على وجود قواعد دولية كانت تراعى
بين الوحدات الدولية في ذلك الزمان .

وأول هاتين المعاهدتين — بل لعلها أول معاهدة في التاريخ
كله — هي المعاهدة التي عقدها رمسيس الثاني مع ملك الحيثيين
عام ١٨٢٠ قبل الميلاد ، وقد جاءت هذه المعاهدة عقب هزيمة
الحيثيين أمام هجمات رمسيس ، ولم تكن هذه المعاهدة مجرد
معاهدة تسليم من ملك مهزوم لملك منتصر ، وإنما كانت معاهدة
ترسم طريقاً من طرق التعاون في المستقبل ، كذلك فقد نظمت
طرق تسليم اللاجئين السياسيين بل ووضعت أساساً لفض
الخلافات الدولية عن طريق التحكيم .

وتصل نصوص هذه المعاهدة إلى أكثر من ٤٧ مادة ،
وقد استطاع البحث الحديث أن يهتدى إلى كثير من نصوصها .
والعجيب — في ذلك الزمن — أن بعض مواد هذه الاتفاقية
تتحدث عن الأطراف لا باعتبارهم الملوك المتعاقدين فحسب ،
وإنما تتحدث عن الشعوب Les peuples d. Egypte فلم يكن
رمسيس في هذه المعاهدة يرتبط باسمه وإنما يتحدث ويرتبط
باعتباره ممثلاً للشعب المصرى كما يدل النص المشار إليه .

وقد نقشت هذه المعاهدة على صحائف من الفضة ووقعها

رئيس الثاني، الملك مصر وهوزيليت Hausilitt ملك الحيثيين .
أما المعاهدة الثانية التي نشر اليها فقد عقدت في القرن
الخامس قبل الميلاد بين مدينتين من المدن اليونانية المستقلة
والتي كانت كل منهما أشبه بالدولة ذات السيادة ، وهاتان المدينتان
هما Argiens و Lacedemone . وبموجب هذه المعاهدة
التي نص على استمرارها خمسون عاما تتعهد المدينتان بأن يكون
بينهما تحالف دفاعي وهجومى في حالة الحرب ، كذلك نظمت
المعاهدة بعض الأحكام التي تسرى وقت السلم كذلك ، فقد نصت
المعاهدة على أن كل نزاع ينشأ بين الأطراف يحل عن طريق
التحكيم . وواجهت المعاهدة حالة انقضاء أى مدينة من المدن
اليونانية اليها وأجازت ذلك ، وبذلك تعتبر هذه المعاهدة أول
معاهدة مفتوحة تبين أن ينضم اليها غير الأطراف الموقعين عليها .
وقد عرفت هذه المعاهدات أخيراً بكثرة في العلاقات الدولية .

هاتان المعاهدتان — وغيرهما كثير — تدلان بوضوح
على أن المجتمع الدولي القديم كان مجتمعاً دولياً بحق . وجدت
فيه الوحدات الدولية ووجدت فيه العلاقات بين هذه الوحدات
والقواعد التي تنظم هذه العلاقات .

ظهور الأديان الكبرى والمجتمع الدولى

أول الأديان الكبرى فى الظهور هو الديانة اليهودية والحصيلة الكبرى لهذا الدين مازالت محفوظة فى المهد القديم وهو التوراة العبرانية ، والراجح أن اليهود قد بدأوا يجمعون التوراة وهم فى منقام فى بابل حيث أقاموا إلى أن أحادهم الملك قورش إلى بلادهم فى القرن السادس قبل الميلاد .

ولا نستطيع أن نقول إن الديانة اليهودية كان لها أثر واضح فى تطور المجتمع الدولى ، فقد كان اليهود منذ بدء وجودهم يمثلون مجتمعاً مغلقاً على نفسه ، لهم رب غير سائر الأرباب ولهم تقاليد وحياة تباين مع تقاليد وحياة غيرهم من الشعوب ، ومن هنا فإن الجأثر المقبول أن يقال إن الديانة اليهودية ليست ذات — بال ونحن بصدد دراسة المجتمع الدولى على عكس الحال بالنسبة للديانتين الكبيرتين الآخرين : المسيحية والإسلام .

وقد كانت صورة العالم قبيل ميلاد المسيح على هذا النحو :
الامبراطورية الرومانية فى الغرب والامبراطورية الصينية

فى أقصى الشرق وكانت كل من الامبراطوريتين قد بلغت من الاتساع والقوة حداً يجعلها عالماً قائماً بذاته ، ولكن العلاقات بين الامبراطوريتين الكبيرتين لم تكن علاقات متينة ولا مستمرة فقد كان البعد من ناحية ، والاكتفاء الذاتى من ناحية أخرى يحول بين هذا الاتصال الدائم المستمر .

وجاءت المسيحية إلى العالم وتلك هى صورته ، ولكن الصورة المضخمة من الخارج كانت تموج فى الداخل بأسباب الخلاف المستمر ، إذ كانت البيوت الصينية الكبيرة تتنازع العرش وكان مجلس الشيوخ فى روما ليس على وفاق دائم مع القيصرية ، أما فارس فقد انهكتها حروبها مع الاغريقين أولاً ثم مع الرومان بعد ذلك ومع جيرانها الأقربين فى كل حين .

وقبل ظهور المسيحية كانت دورة التاريخ القاسية قد انتهت بمصر إلى أن تكون نجما من النجوم التى تدور فى فلك روماء بعد أن كانت هى فلك الأفلاك فى الزمان القديم .

وجاءت المسيحية وانتشرت فى الامبراطورية الرومانية منذ فترة العداء الأولى واستظلت الديانة الجديدة بظل الامبراطورية المريقة ، ونعمت الامبراطورية بحلاوة الإيمان فى العقيدة الجديدة وكانت المسيحية تحمل أول ما تحمل للعالم بشرى السلام ، ولكنها

لم تكن تحمل تنظيماً وضعياً يقر هذا السلام ويحميه ، كانت تقول
دع ما لقيصر لقيصر ومالله لله . . . وكان القيصرية لا يملكون
الحرب من أجل التوسع ، وما كانت المسيحية المسالمة المثالية
لنكبح جراح شهواتهم .

وأثر المسيحية بالنسبة لتطور المجتمع الدولي يظهر في
مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى بعد اعتناق أباطرة الرومان للديانة الجديدة
وقبل ظهور الإسلام .

المرحلة الثانية — بعد ظهور الإسلام وعندما وقفت
الديانتان الكبيرتان وجها لوجه في الحروب الصليبية .

المرحلة الثالثة — بعد عصر النهضة عندما كانت المسيحية
معيّاراً تتحدد على ضوئه دائرة المجتمع الدولي .

وسندرس المرحلتين الأولى والثانية في هذا الفصل ،
أما المرحلة الثالثة فسندرسها في الفصل الثالث . وقد ولدت
المسيحية داخل الامبراطورية الرومانية وحاربها الأباطرة حروباً
لا هوادة فيها ما يقرب من ثلاثة قرون ، وأشهر من شنوا الحرب
على المسيحية من أباطرة الرومان هو دقلديانوس ، ولكن ما لبثت

الحال أن تغيرت أو بدأت في التغير منذ أن أصدر الامبراطور جاليريوس مرسوم التسامح عام ٣١٢ ميلادية .
وقد كان الأثر الكبير للمسيحية في تلك الفترة أنها أشاعت الفكرة القائلة بأخوة بنى الإنسان جميعاً في ملكوت الله وأنها قامت على احترام الشخصية الإنسانية في حد ذاتها وقد كان هذا الاتجاه يحمل في طياته حرباً عنيفة للفكرة القبلية الضيقة التي أشاعها اليهود كما كانت تحمل أيضاً على فكرة المواطن الروماني التي كانت تميز بين هذا المواطن وغيره من بنى الإنسان وتضعه في مقام أعلى من غيره .

وعندما بدأ الاضمحلال ينخر في بناء الامبراطورية الرومانية الغربية وبدأ نجمها يافل في القرن الخامس الميلادي كانت الكنيسة الكاثوليكية في روما — تزداد نمكنا وتزداد قوة وبينما كانت الامبراطورية تذبل كانت المسيحية تزدهر وتنتشر في سائر أوربا وعندما انتهى الأباطرة جميعاً من روما لم تفقد روما نوعاً جديداً من السيطرة على قطاع ضخم من العالم تلك هي السيطرة بطريق روما أو البابا على العالم المسيحي . ولعل هذه السيطرة الجديدة كانت أكثر قوة وأعمق نفوذاً من السيطرة القديمة على الأقل في أواخر أيامها ، وانتحل البطارقة

لأنهم لقب « الحبر الأعظم Pontifey Maximum » وقد كان هذا اللقب قاصراً أيام الوثنية الرومانية على كاهن القرايين الأكبر كما أنه كان أقدم الألقاب التي حملها الأباطرة الرومان . وإلى هذا المدى انتقلت مراكز السلطة والنفوذ من الأباطرة إلى رعاة الكنيسة الكاثوليكية .

وفي الوقت الذي كانت فيه الامبراطورية الرومانية الغربية تضمحل كانت الامبراطورية الرومانية الشرقية مازالت متماسكة قوية .

ولكن الامبراطورية الشرقية كانت هي الأخرى في نزاع مستمر دائم مع الامبراطورية الساسانية وقد انتهك هذا النزاع المستمر قوى كل من الدولتين الكبيرتين .

وأصيب العقل الإنساني في تلك الفترة بما يشبه العقم الفكري وقد كان النعصب الديني المقيت يسود كلا من فارس وبيزنطة ويضع قيوداً ثقيلة الأغلال على الفكر البشري وفي هذا الجو الكئيث كان لابد لإرادة الحياة والنور في هذا الكون أن تعبر عن نفسها من جديد ، وجاء تعبيرها هذه المرة قوياً قوة الجبال التي انبعت من وسطها ، حاراً حرارة جو محرق العرب وتمثلت إرادة الحياة والنور في الدين الجديد : الإسلام .

وجاء نبي الإسلام يبشر برسالة للناس كافة لا فرق فيها بين جنس وجنس أو لون ولون أو لغة ولغة وإنما هي رسالة لبني البشر أجمعين ندعو إلى إله واحد منزّه عن كل مثل وتدعوا إلى دين بسيط سمح يملأ النفس ويطلق للعقل أعنة التفكير إلى أبعد الحدود .

وانتشرت الدعوة الإسلامية في عدد قليل من السنين انتشاراً لم يسبق له مثيل من قبل بالنسبة لأي ديانة من الديانات الكبرى . وفي أقل من مائة عام منذ بدء الرسالة كان العالم المعروف يكاد كله يدين بالدين الجديد من أقصى الشرق عند نهر السند إلى أقصى الغرب عند المحيط الأطلسي بل وأصبح البحر الأبيض المتوسط يوشك أن يكون بحيرة عربية بعد أن أصبحت سواحله الشرقية وسواحله الجنوبية وجزره كلها تخضع لحكم الدولة الإسلامية .

ويريد البعض أن يصور الإسلام على أنه قد انتشر بحمد السيف وليس أسخف من هذا التصوير في نظر العقل ، فالقائد قد تصور محاربتها بالسيف ولكن غير المنصور أن « يقتنع » الناس أو « يؤمنون » بحمد السيف وإلا كان مقضياً على العقيدة بالفناء بمجرد أن يزول إرهاب السيف ، وقد انتهى سيف

الإسلام من زمن بعيد وما زال الإسلام قائماً يظل ملايين من خلق الله . ويتصل بهذا التصوير تصوير آخر يدخل في نطاق دراستنا ذلك هو التصوير القائل بأن فقهاء المسلمين كانوا يقسمون العالم إلى دارين : دار سلام ودار حرب وكانوا يريدون أن يستنتجوا من هذا أن للعلاقة بين المسلمين وغيرهم لا يمكن أن تكون إلا علاقة حرب دائمة وأنه لا سلام إلا السلام بين المسلمين بعضهم وبعض .

والواقع أن هذا التصوير يحمل في طياته ضللاً بعيداً . فمن الافتراء على حقائق العلم أن يقال إن الإسلام لم يكن يعرف غير السيف حكماً في ميدان العلاقات الدولية ذلك على حين أن دستور الاسلام ودستور الدولة الاسلامية — القرآن — يضع القاعدة في العلاقات الدولية على النحو الآتي « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » ويضع قاعدة الحرب المشروعة في قوله « فلا عدوان إلا على الظالمين » وهكذا يبين بشكل واضح أن الاسلام يدعو الدولة إلى مسالة من يسالها ، كذلك فإنه يحرم العدوان إلا على معتد ظالم ولا يتصور أن دولة من الدول يمكن لها أن تعيش إذا هي لم ترد اعتداء الظالمين .

ويشجع الفقه الاسلامي الحديث في جملته هذه الوجهة التي ترى

أن الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول هو العلاقات السلمية وأنه لا يجوز للدولة الإسلامية أن تشن حرباً إلا أن تكون معتدى عليها .

يقول ول ديورانت في الجزء الثاني من المجلد الرابع من كتابه « قصة الحضارة » : ولقد كان أهل الذمة المسيحيون والزرذشتيون واليهود والصابثون يستمتعون في عهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح لا نجد لها نظيراً في البلاد المسيحية في هذه الأيام .

فإذا كان هذا هو شأن الأقلية الدينية داخل الدولة فهل يتصور أن يكون الأمر مختلفاً عن ذلك خارج نطاق الدولة وفي مواجهة غيرها من الدول .

لقد خضعت أرمينيا لحكم المسلمين أربعة قرون طوالاً « ٦٤٢ م — ١٠٤٦ » ومع ذلك فقد احتفظ أهل أرمينيا بديانتهم المسيحية وبكنائسهم ومعابدهم لا ينازعهم أحد ولا يرغمهم أحد على مالا يريدون .

وفي زمن هارون الرشيد والدولة الإسلامية في أوج قوتها وعظمتها كانت الامبراطورة إيرين تحكم الامبراطورية الرومانية الشرقية من القسطنطينية وكان الملك شارلمان في فرنسا يحكم

الامبراطورية الرومانية المقدسة وكان على علاقات ود يذكرها التاريخ مع خليفة المسلمين وكانت الهدايا والرسل بين العاهلين تكاد لا تنقطع وكانت علاقات الجوار واشترائك الحدود بين الدولة الإسلامية والدولة الرومانية الشرقية تؤدي إلى بعض الاحتكاكات والمناوشات ولكنها كانت تنتهي عادة بالنعاهد وإقرارها السلام .

وعلى أى حال فإنه ما من شك أن ظهور الإسلام وانتشاره أدى إلى انقسام العالم المعروف إلى معسكرين كبيرين : العالم المسيحي ممثلا في شعوب الامبراطورية الرومانية بشق صورها — سواء كانت الامبراطورية الرومانية القديمة أو الامبراطورية الرومانية الشرقية والتي اتخذت القسطنطينية عاصمة لها — أو الامبراطورية الجرمانية المقدسة التي أقامها شارلمان — والعالم الإسلامي ممثلا في الدولة الإسلامية أو في الدول الإسلامية المتعاقبة .

وأكبر صدام وأشدّه تأثيرا على المجتمع الدولي — بين القوتين الكبيرتين تمثل في الحروب الصليبية . ونواجه هنا سؤالاً لا بد منه : هل كانت الدولة الإسلامية

هى الساعية إلى هذا القتال الداعية إليه أم أن غيرها هو الذى
حرك العالم ودفعه إلى تلك الحرب المسعورة ؟

يجمع المؤرخون الغربيون أنفسهم على أن البابا أربان
الثانى Urban II مدفوعاً بأحلام العظمة والسيطرة على العالم
كله — ظل قرابة عشرين يطوف بالمدن الأوربية كلها يذكى
فى النفوس روح العداوة للإسلام والمسلمين ويشحذ المهم
ويدعوها لحرب مقدسة ضد بلاد الإسلام. وفى المجلس التاريخى
الذى انعقد بمدينة كليرمونت فى مقاطعة أوفرنى وقف أربان
الثانى يخاطب جموع المسيحيين المحتشدة من سائر بلاد أوربا
قائلاً... فليثبمكم ضريح المسيح المقدس ربنا ومنقذنا
الضريح الذى تسيطر عليه الآن شعوب قذرة ، وغيره من
الأماكن المقدسة التى لطخت ودنست ... لا تجعلوا شيئاً يحول
بينكم وبين هذه الغاية المقدسة .. إن الأرض التى تسكنونها
الآن أصبحت ضيقة لا تتسع لسكانها الكثيرين وتكاد تعجز أن
تغطى حاجتهم من الطعام ومن أجل هذا تتصارعون وتتحاربون
 ويموت كثيرون منكم فى حروب داخلية ... طهروا قلوبكم ..
واقضوا على منازعاتكم الداخلية وخذوا طريقكم إلى الضريح

المقدس وانتزعوا هذه الأرض من ذلك الجنس الخبيث
وتملكوها أتم ..

على هذا النحو المثير العجيب المخالف للحقيقة والواقع كان
أربان الثانى يث الحماس فى نفوس المسيحيين الغربيين ويدعوم
إلى محاربة المسلمين للاستيلاء على بيت المقدس والواقع أن
الاستيلاء على بيت المقدس كان واجهة تخفى وراءها كثيراً من
الأسباب الحقيقية، كانت الدعوة إلى الاستيلاء على بيت المقدس
أمراً يقصد به إثارة حماس الجماهير البسيطة المتدينة ولكن وراء
هذه الدعوى البريئة فى مظهرها كانت أطماع أربان الثانى فى مد
سيطرته على العالم المسيحى كله وكانت وراء ذلك أيضاً أطماع
تجار المدن الإيطالية فى السيطرة على كل مراكز التجارة
فى حوض البحر الأبيض وتأمين طرق التجارة بين أوروبا
والشرق الأقصى وجعلها كلها تحت سيطرة هؤلاء التجار
الإيطاليين .

أحلام البابا فى التوسع والسيطرة والدوافع الاقتصادية لدى
الرأسمالية الإيطالية وحماس الجماهير البسيطة فى غير وعى ...
ثم حروب استمرت حوالى مائتى عام تطحن العالم كله .

وبدأت الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٥ وانتهت بعد أربع

سنوات بفتح بيت المقدس تحت قيادة جود فرى وترك أحد
 القساوسة الذين شاهدوا المدينة بعد استيلاء الصليبيين عليها
 يصفها — وهو القس ريموند الأجيلي — فيقول «... وشاهدنا
 أشياء عجيبة إذ قطعت رؤوس عدد كبير من المسلمين وقتل غيرهم
 رمياً بالسهم أو أرغموا على أن يلقوا بأنفسهم من فوق القلاع
 وعذب آخرون غيرهم أياماً عدة ثم ألقوا في النيران . وكانت
 الطرقات مليئة بأكوام الرؤوس والأيدي والأقدام وكان
 الإنسان أينما ركب جواده وسار يسير بين جثث الخيل
 والآدميين » (*) .

ويروى ول ديورانت عن بعض المعاصرين لهذه الحملة قولهم
 « إن النساء كن يقتلن طعناً بالسيوف والحرايب والأطفال الرضع
 يختطفون بأرجلهم من أنداء أمهاتهم ويقذف بهم من فوق
 الأسوار أو تهشم رؤوسهم بدقها بالعمد . وذبح السبعون ألفاً من
 المسلمين الذين بقوا في المدينة » (**) .

هكذا بدأت الحملة الصليبية الأولى يدفعها رئيس المسيحية

(*) ثيلور : عقل القرون الوسطى ج ١ ص ٥٥١ .

(**) ول ديورانت . قصة الحضارة ج ٤ مجلد ٤ ص ٢٥ الترجمة
 العربية للأستاذ محمد بدران .

الأول البابا أربان الثاني وهكذا انتهت على تلك الصورة البشعة
التي يصفها مؤرخون مسيحيون .

ولم يكن للدولة الإسلامية يد في بدء الحملة وكانت مجنبا عليها
كأبشع ما تكون الجناية في نهايتها . وكان طبيعياً أن لا ينتهى
الأمر عند ذلك الحد .

ولسنا بصدد التأريخ للحملة الصليبية تأريخاً مفصلاً
ولكن الأمور انتهت على أى حال بأن استرد صلاح الدين بيت
المقدس وترك بعض المدن الساحلية للصليبيين بمقتضى معاهدة
عقدها مع ريتشارد قلب الأسد .

ومع ذلك فإن الحملات الصليبية لم تتوقف بالرغم من
المعاهدة العادلة السمحة التي عقدها الملك الكامل مع الإمبراطور
فردريك عام ١٢٢٩ والتي يعتبرها المؤرخ الدولي « ناسيوم »
اتفاقاً دوايباً ملحوظاً . وقد أعطى الملك الكامل للإمبراطور
فردريك بمقتضى هذه المعاهدة مدن عكا ويافا وصيدا والناصرية
وبيت لحم وجميع مدينة بيت المقدس ما عدا الفضاء المحيط بقبة
الصخرة المقدسة عند المسلمين ، ومع ذلك فقد أيسح للحجاج
المسيحيين أن يأتوا إلى هذا الفضاء المحيط بقبة الصخرة ليؤدوا
صلواتهم في موضع هيكل سليمان، وسمح للمسلمين بمثل هذه الحقوق

في بيت لحم وضمنت المعاهدة إطلاق جميع الأسرى المسلمين والصليبيين .

ولكن فردريك كان مطروداً من الكنيسة فلم ترحب السلطات الكنيسية بالمعاهدة التي عقدها وظلت تلك السلطات تخرض على قتال المسلمين وكانت نهاية هذا التحريض أن خسر الصليبيون ما كسبه فردريك وانهى الأمر بالإخفاق الكامل للحروب الصليبية وخروج الصليبيين من فلسطين بأسرها على يد الظاهر بيبرس في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي .

وإذا كانت أوروبا قد أخفقت في الهدف العسكري الذي كانت تبغيه من وراء الحملات الصليبية فإن هذه الحملات أثمرت ثماراً أخرى لاشك فيها ؛ فن المقرر لدى دارسى الحضارات — والغربيين منهم بوجه خاص — أن احتكاك أوروبا ودولها المتأخرة آنذاك بدول الشرق المتقدمة في ذلك الوقت أدى إلى نقل ثمار الحضارة الإسلامية التي كانت ثمرة للإسلام وللحضارات الإنسانية السابقة عليه كلها — إلى أوروبا وكان ذلك التلقيح الحضارى أحد الأساليب الأساسية التي مهدت لعصر النهضة الأوروبية الحديثة .

المجتمع الدولي المفلت

(١) الأسرة الدولية المسيحية :

عصر النهضة وصورة العالم المعروف تنبئ بأحداث
بدأ عميقة الجذور في تطور المجتمع الدولي .

بدأ العالم الإسلامي في الأفول وبدأت أوروبا المسيحية
تزدهر، وساعد على ذلك كله حركة الاستكشافات الضخمة
ثم اكتشاف البخار والطباعة ؛

وكان حتماً أن تنتقل القوة السياسية إلى حيث انتقلت القوة
الاقتصادية وقد انتقلت القوة الاقتصادية وتركزت إبان عصر
النهضة في دول أوروبا المسيحية .

وانتشر رعايا الدول المسيحية في أرجاء العالم مستعمرين
أو باحثين عن الثروة أو مبشرين يدعون للمسيحية في الظاهر
ويخدمون في الحقيقة أحد الغرضين السابقين : الاستعمار
أو الثروة .

ولما كان عصر النهضة قد جاء لأوروبا بكل هذه الأسباب
من أسباب القوة فقد أصبح العالم عبارة عن معسكرين لا تكالفاً

بينهما معسكر الدول الأوروبية من ناحية ومعسكر الدول الخاضعة للاستعمار أو للتفوذ الأوربي من ناحية أخرى .

حقا كانت الدولة العثمانية قائمة وكانت رقعتها واسعة وكانت لا تخلو من أسباب القوة أحيانا ولكن الدولة العثمانية كانت تعتبر في ذلك الوقت غريبة عن المجتمع الدولي الذي لم يكن يعترف بعضويته آنذاك إلا للدول الأوروبية المسيحية .

وبعد زوال السلطة البابوية ونشأة السلطات الدينية وبرز فكرة سيادة الدولة بدأت الدول بمفهومها الحديث في الوجود وكانت الدول الأوروبية مع ذلك تعتبر نفسها المخاطبة بالأوامر الإلهية المحافظة عليها وتعتبر نفسها خاضعة لقواعد القانون الطبيعي والعدالة الإلهية ولقواعد الكنسية في ذات الوقت وكثيرا ما كانت تلتقي هذه المفاهيم الثلاثة مع بعضها .

وكانت الدائرة المسيحية هي معيار تطبيق هذه القواعد المشار إليها بين تلك الدول بمعنى أنه خارج هذه الدائرة فإن العلاقات التي تقوم بين دولة مسيحية ووحدة غير مسيحية كانت تعتبر علاقة غير خاضعة للقواعد التي تحكم الدول المسيحية مع بعضها .

ولم تقتصر المسيحية على أن تكون معيارا لتطبيق قواعد

القانون الدولي المتعارف عليها آنذاك بين دول تلك الدائرة
ولكن المسيحية اتخذت بعد ذلك مبررا لإخضاع الشعوب
غير المسيحية بدعوى هدايتها إلى حظيرة الدين .

ولما اعتبر المجتمع الدولي في ذلك الوقت هو مجتمع الدول
الأوربية المسيحية ليس إلا فقد اقتصر نطاق تطبيق القواعد
القانونية الدولية بطبيعة الحال على تلك الدول واعتبرت الوحدات
الدولية الخارجة عن هذه الدائرة غير داخلة في نطاق المجتمع
الدولي وغير مخاطبة بالتالى بأحكام القواعد القانونية الدولية .
ومن الأمثلة التى تضرب على ذلك أن الحروب بين الدول
الأوربية المسيحية وبعضها كانت تراعى فيها قواعد معينة على حين
أن هذه القواعد ما كان يجب وما كانت فعلا تراعى في حالة الحرب
بين الدول الأوربية المسيحية وغيرها من الوحدات . وقد حدث
أن قامت حرب بين بعض الدول الأوربية وبين الامبراطورية
العثمانية من أجل تخليص جزيرة كريت من السيطرة العثمانية
وفى تلك الحرب أباحت الجيوش الأوربية لنفسها استعمال أقدر
الوسائل الحربية ولم تنورع عن استعمال حرب الجرائم وقد
قال القائد الأوربى الذى كان يقود تلك الحملة فى تقرير هذا
الامر « فى اعتقادى أن الظروف الطبيعية العادية لا تنطبق

بالنسبة للأتراك الذين هم أعداء عقيدتنا . . » وقد حاول الفقيه
الدولى شوار زنجرجر أن يستنتج من هذه السابقة أن القواعد
الدولية للحروب ما كانت تراعى فى الحروب المشروعة لأن الحروب
بين دول أوربا المسيحية وبعضها كانت تعتبر آنذاك وفقا لتعاليم
الكنيسة حروبا غير مشروعة ، إذ ما كان يجوز للمسيحي —
وفقا لهذه التعاليم أن يرفع السيف فى مواجهة أخيه المسيحي !

وتعتبر معاهدة التحالف المقدس Treaty of the Holy
Alliance من أوضح الأمثلة التى نص فيها على قصر تطبيق
القواعد الدولية على الدول المسيحية دون غيرها فى علاقاتها
الدولية مع بعضها .

بل إن الأمر لم يقتصر على هذا الحد وذهبت دول أوربا
المسيحية إلى حقها فى التدخل فى شئون الدول غير المسيحية
الداخلية إذا صدر عن هذه الدول ما يعتبر فى نظر الدول الأوربية
اعتداء على الرعايا المسيحيين فى تلك الدول . وكان هذا التدخل
يأخذ فى أغلب الحالات صورة الاحتجاج على ما قد يصدر
عن الدولة العثمانية وتعتبره دول أوربا المسيحية ماسا بالرعايا
المسيحيين وبمعتقداتهم .

وقد تطور أمر هذا التدخل إلى أبعد من ذلك حين اعتبرت

الدول الأوربية المسيحية بعض تصرفات غيرها من الدول منافية
للمبادئ الإنسانية ولأسس الحضارة المسيحية في الوقت نفسه
واتخذت الدول الأوربية — هذه التصرفات وسيلة مصطنعة
للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول .

يقول الفقيه جرين في مقاله عن المبادئ القانونية العامة
وحقوق الإنسان في مجموعة Curent Legal Problems : ولم
يكن هذا التدخل يبدو غريباً نظراً لأن الدول المسيحية كانت
تتوقع أن يتفق سلوك الدول مع التعاليم والحضارة المسيحية ...
وقبل القرن التاسع عشر كان تدخل الدول — المسيحية يؤسس
على فكرة المعتقدات المسيحية وقيمة الإنسان في حد ذاته وبعد
ذلك وإلى حد كبير كان هذا التدخل يبنى على الأسس الإنسانية
ثم بعد ذلك على حقوق الإنسان كما أقرتها الثورة الفرنسية .

ولم يقف الأمر بالدول الأوربية عند حد التدخل في شؤون
الدول الأخرى بحجة مراعاة تحقيق المبادئ المسيحية ولكن
« المبادئ المسيحية » اتخذت بعد ذلك مبرراً قانونياً للسيطرة
وللإستعمار بالنسبة للدول غير المسيحية .

وهكذا تطور الأمر على هذا النحو .

أولاً : اعتبرت المسيحية معيار تحديد الدائرة الدولية وتطبيق
القواعد الدولية .

ثانياً : اعتبرت المسيحية مبرراً للتدخل في أمور الدول غير المسيحية بحجة المحافظة على حقوق الرعايا المسيحيين ثم بحجة المحافظة على حقوق الإنسان بصفة عامة .

ثالثاً : خطت الدول الأوربية المسيحية خطوة أخرى إذ اتخذت من المسيحية مبرراً للقهر والغزو والاستعمار .

وقد اتخذت العبرة التي وردت في الإنجيل « اذهب وعلم كل الناس » وسيلة لتبرير إخضاع الشعوب غير المسيحية والسيطرة عليها واستعمارها .

وهكذا كانت الدول الأوربية تعتبر نفسها لمجرد كونها دولاً مسيحية في وضع أممي وأرقى من غيرها وهذا الاعتبار أدى إلى النتيجة المتناقضتين اللتين أشرنا إليها : أن القواعد القانونية لا تطبق إلا بين تلك الدول الأوربية المسيحية دون غيرها وأن غيرها من الدول لا مانع من إخضاعها لسيطرة الدول الأوربية المسيحية لمدايتها وتعليمها كلمة المسيح — في الظاهر — ولاستغلالها واستعمارها في الواقع وحقيقة الأمر . وعلى هذا النحو ووفقاً لهذا التصور كان المجتمع الدولي مجتمعاً صغيراً مغلوقاً لا يدخله غير الدول الأوربية المسيحية . وقد شبه بعض الفقهاء هذا المجتمع بالنادى المغلق الذي لا يقبل في عضويته غير أعضائه الأصليين من الدول الأوربية المسيحية .

ومع ذلك وبالرغم من وجود هذا الأساس المشترك بين دول أوروبا المسيحية. فإن الحرب لم تمتنع بين هذه الدول . وقد قامت حروب الثلاثين عاما المشهورة بين المسيحيين الكاثوليكين من ناحية والمسيحيين البروتستانت من ناحية أخرى وانهت هذه الحروب بمعاهدات وستفاليا المشهورة — ١٦٤٨ — والتي تعد بداية مولد القانون الدولي العام بصورته الحديثة .

وقد كانت مجموعة الدول الأوروبية المسيحية تتكون من عدد صغير من الدول الغنية المتقدمة وكانت هذه الدول تحلم بفرض سيطرتها على العالم ودوام هذه السيطرة ولكن تطور المجتمع الدولي وكونه — شأنه شأن غيره من المجتمعات — ليس مجتمعا جامدا حال بين دول أوروبا المسيحية وبين الاستمرار على هذه الصورة .

وفي بداية القرن التاسع عشر دخل المجتمع الدولي عضو جديد يتوافر فيه شرط ولا يتوافر فيه شرط آخر من الشرطين اللذين كانا لا زمين لدخول المجتمع الدولي .

دخل المجتمع الدولي فحال أمريكا الذي وإن تحقق فيه

وصف المسيحية إلا أنه يتخلف فيه — على الأقل جغرافيا —
وصف الأوربية .

وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ المجتمع الدولي يتسع
وبدأ الاتساع يحمل معه معنى عميقا . معنى يهدم العيار السابق
بشقيه الاثنين جميعا : الأوربية والمسيحية ويحل محلها معيارا
جديدا مختلفا .

وقبل أن ننتهي من هذه الفترة التي كان المجتمع الدولي فيها
مجتمعا أوربيامسيحيا نود أن نشير إلى أن هذه الرواسب البعيدة
ما زالت تظهر أحيانا في بعض الكتابات وبعض التعليقات
حتى في وقتنا الذي نعيش فيه .

ومن المؤسف حقا أن هذه الرواسب الاستعلائية المسيحية
تدفع أحد رؤساء الوزراء الهولنديين إلى أن يقف في مجلس النواب
الهولندي في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ليقول : « إن الدول المسيحية
وحدها هي التي تستطيع أن تميز بين العادل وغير العادل وبين
الحروب المشروعة والحروب غير المشروعة » .

ويستطرد هذا الرجل قائلا « إنه يتساءل عما إذا كان مسلم
أو هندي يستطيع أن يلمس معنى العدوان لأن إدراك مثل هذا
المعنى قاصر على الدول ذات الثقافة المسيحية فقط » .

إنه حقا شيء مؤسف أن يصدر هذا التصريح من رجل مسئول يقدر معنى كلامه . ولكنه صدر للأسف وصدر في آخر عام ١٩٥٦ . وقد راجعت هذا التاريخ بعد أن قرأت هذه العبارة أكثر من مرة اعتقاداً مني أن لابد من وجود خطأ في الأرقام ولكن للأسف لم يكن هناك خطأ وإنما كان دليلاً على الإدماه والجهل والنزور .

على أى حال فإن مثل هذه التصريحات تعد كالفقايح التي تقذفها رواسب القاع إلى السطح ، فقد خرج المجتمع الدولي منذ معاهدة باريس عام ١٨٥٦ — عن أن يكون مجتمعا أوربيا مسيحيا مغلقا عندما دخلت تركيا غير الأوربية وغير المسيحية إلى هذا المجتمع وبذلك لم يعد من الممكن أن يكون المجتمع الدولي مرادفا للمجتمع الأوربي المسيحي .

وبعد تركيا دخلت اليابان إلى المجتمع الدولي بعد انتصارها على الصين في الحروب التي نشبت بينهما في أواخر القرن الماضي وبعد أن أظهرت اليابان أنها قوة لا يمكن إغفالها عند مراجعة ميزان القوى في العالم .

وقد قال دبلوماسي ياباني موجها كلامه للعالم الغربي .. « لقد أظهرنا أننا تساوى معكم على الأقل في علوم الدمار . وعندما

تحقق ذلك صمغ لنا على الفور أن نجلس على موائدكم باعتبارنا من المتحضرين » وهو قول لا يخلو من سخرية ومن حقيقة مرة فى ذات الوقت .

(ب) مجتمع الدول المتحضرة :

على أى حال فإنه بعد دخول تركيا واليابان الى الدائرة الدولية أخذت هذه الدائرة فى الاتساع ولم يعد المعيار المشترك بينها هو المسيحية أو الأوربية فكلا الدولتين الجديدتين لم تكن أيهما أوربية ولا مسيحية وأصبح لابد من معيار جديد لدخول المجتمع الدولى .

والذى يلاحظه دراسو العلاقات الدولية وتطوها أن معيار الدول المسيحية بدأ فى الاختفاء وأخذ يحل محله معيار جديد هو معيار الدول المتحضرة *Civilized Nations* . وأصبح هذا المعيار هو الذى يحدد الدائرة الدولية . واستقر آنذاك أن القانون الدولى — الذى كان لا يطبق إلا بين دول أوربا المسيحية — لا يطبق إلا فى العلاقات التى تقوم بين البلاد المتحضرة .

أما بالنسبة لعلاقة هذه الدول فى مواجهة غيرها من الدول غير المتحضرة فإن قواعد أخرى أولا قواعد على الإطلاق كانت هى المرجع إن كان ثمة مرجعا .

وقد عبر سير جون ستيوارت مل عن هذا المعنى بوضوح حين قال « هناك فارق كبير بين حالة يكون فيها أطراف العلاقة في مستوى حضارى واحد أو متقارب وحالة أخرى يكون فيه أحد أطراف العلاقة في مستوى عال والآخر في مستوى منخفض في سلم التطور الاجتماعى . والتقير بأن ذات القواعد العرفية والقوانين الدولية التى تحكم العلاقة فى الحالة الأولى هى ذاتها التى تحكم العلاقة فى الحالة الثانية - مثل هذا التقرير يعد خطأ جسيماً » .

ويقدم مل بين يدى رأيه هذا تبريرين : الأول أنه لا يتوقع من الأمم المتبررة أن تحترم القواعد والعادات التى تحتزمها الأمم المتحضرة . والثانى أن إنضاع هذه الأمم المتبررة للحكم الأجنبى يعد فى صالحها . ويضيف مل أن وصف أى فعل أيا كان *any conduct wherever* . يتخذ ضد هذه الشعوب المتبررة على اعتبار أنه خرق للقانون الدولى العام يعد دليلاً على أن من يقول ذلك لا يعرف طبيعة الموضوع الذى يتكلم عنه . وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للبلاد المتبررة فإن الوضع يختلف تماماً بين البلاد المتحضرة حيث تحكم العلاقات بمبادئ مختلفة تماماً . فالقهر والغزو تعتبر أعمالاً غير قانونية وغير أخلاقية بين مثل هذه الدول ، على حين أنها لا تعتبر كذلك

فى مواجهة الدول المتبربرة . بل قد تكون فى صالحها كما سبق أن قال .

هذا هو ما يقوله جون ستيوارت مل صاحب الآراء الواسعة الانتشار حول الحرية والدعوة لها . لقد كان هؤلاء المفكرون يعيشون بإفكارهم فى حدود مجتمهم ويدعون إلى الحرية فيه ولكنهم كانوا لا يستطيعون أن ينظروا إلى هذا العالم الفسيح بأفق واسع .

والواقع أن هذا الذى قاله مل لم يكن مجرد كلام نظرى . وقوله إن إخضاع البلاد غير المتحضرة وغزوها يمد فى صالحها هذا القول كان مقبولا لدى المجتمع الدولى آنذاك .

وقد رأينا أن المسيحية اعتبرت مبرراً لقهر الشعوب غير المسيحية وغزوها ، وكذلك اعتبرت الحضارة مبرراً لذات الظلم . وعندما اجتمعت فى عام ١٨٨٥ خمس عشرة دولة فى برلين لتحدد من التنافس بين التسابق الأوروبى فى أفريقيا وتنظمه ادهت هذه الدول أنها تعمل من أجل تحضير الأفريقيين وجعلهم ينعمون بنعم الحضارة « bringing home to them the blessings of civilization » .

وعلى أى حال وأيا كان رأى فى اتخاذ الحضارة سبباً ومبرراً للتوسع والاستعمار فإن المعيار الحضارى أصبح هو الذى

يحدد الدائرة الدولية ودائرة تطبيق القواعد الدولية .
وظل المجتمع الدولي قاصراً في بداية هذا القرن على الدول
التي يصدق عليها معيار الدول المتحضرة حتى أن مؤتمر لاهاي
المنعقد في عام ١٩٠٧ والذي يعتبر من أهم بواكير ظواهر التنظيم
الحديث للمجتمع الدولي أقر هذا المعيار Civilized Nations
ورتب عليه كثيراً من القواعد .

ولم يكن من السهل تحديد هذا المعيار . إذ على أي أساس
تعتبر دولة معينة متحضرة ولا تعتبر دولة أخرى كذلك .
وقد حاول شوارزنبيرجر أن يحدد هذا المعيار بأنه استقرار
الحكومة ومقدرتها ورغبتها في حماية حرية وممتلكات الأجانب .
وقد كان الفشل في تحقيق ذلك داعياً الدول الأوربية أن تمد
حمايتها القضائية إلى رعاياها في الخارج في صورة الامتيازات
الأجنبية . كما كان داعياً إلى التقرير بأن الدولة التي لا يتحقق
لديها ذلك لا تعتبر عضواً في الدائرة الدولية .

وكما كان المعيار الحضاري هو الذي يحدد الدائرة الدولية
ويبرر لبعض أعضائها استثمار الدول غير المتحضرة فقد كان هذا
للمعيار أيضاً مصدراً لكثير من القواعد والأعراف في دائرة
القانون الدولي . وقد أشرت حالاً إلى مؤتمر لاهاي الرابع
الذي عقد في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ من أجل تنظيم القواعد

التي تحكم الحرب . وقد عكس هذا المؤتمر المعيار الحضارى واتخذ منه أساسا يستمد منه كثيرا من الأحكام التي وضعها باعتبارها هي الأحكام التي تسود دائرة الدول المتمدية .

كذلك فإن شوار زنبرجر يرى أن العرف الدولى الذى يحدد خدأ أدنى لحقوق الأجنبي فى الدول الأخرى يرتكز على المعيار الحضارى باعتبار أن الدول المتحضرة تكفل هذا الحد الأدنى من الحقوق للأجنبي وقد جرى بينها العمل على ذلك حتى أصبح فى مرتبة العرف المستقر .

هذا وقد وجد المعيار الحضارى تطبيقا هاما وخطيراً فى ذات الوقت فى نظام محكمة العدل الدولية الدائمة التى أنشأها عهد عصبة الأمم وفى نظام محكمة العدل الدولية التى أنشأها ميثاق الأمم المتحدة عندما نص فى نظام كل من المحكمتين على اعتبار أن للبائى القانونى المسلمة لدى الأمم المتحضرة تعتبر مصدرا من مصادر القانون الدولى العام .

ولذا لاحظنا أن هذا النص قد ورد فى نظام المحكمة فى العصر الذى نؤثر أن نسميه عصر التنظيم الدولى والذى نرى أن المجتمع الدولى أصبح فيه عالمياً مفتوحاً غير مغلق فإن إبراده على هذا النحو يثير التساؤل .

هل يحمل هذا النص على القول بأن المعيار الحضارى ما زال

هو المعيار الذى يحدد الدائرة الدولية ويحدد دائرة تطبيق القانون الدولى ؟

يرى القاضى السوفيتى كرييلوف فى رأيه الإلحاقى للرأى الاستشارى الذى أصدرته المحكمة فى القضية المعروفة باسم قضية التحويلات — والتى قررت فيها المحكمة أن هيئة الأمم المتحدة لها شخصية قانونية دولية وتستطيع أن تطالب بتعويض ما أصابها من ضرر نتيجة الاعتداء على أحد موظفيها — يرى هذا القاضى فى رأيه المشار إليه أن عبارة « المبادئ المسلمة لدى الأمم المتحدة » لا تعنى أكثر من مجرد المبادئ المسلمة لدى جميع الأمم .

ولكن شوارزنبجر يناقش هذا الرأى ويرى أن هذا الوصف « المتحضرة » قد جرى عليه العمل الدولى وأن التفسير السلم للنص يقتضى الاحتفاظ بهذا الوصف على عكس ما ذهب إليه كرييلوف .

والواقع أن إيراد هذا النص فى نظام المحكمتين الدوليتين لا يدعونا إلى القول بأن المعيار الحضارى ما زال هو المعيار الذى يحدد الدائرة الدولية ويحدد دائرة تطبيق القانون الدولى العام . إن النص قاصر هنا على بيان مصدر من مصادر القاعدة الدولية ليس إلا . ومن المقبول المعقول أن يقال إن المبادئ القانونية المسلمة لدى الأمم المتحدة تعد مصدرا من مصادر القانون الدولى العام .

ولكن ما هى الأمم المتحضرة ؟ لم تعد هذه الأمم يقين
هى دول أوروبا المسيحية ومن يجرى فى فلكها . كذلك فإن
الدول المتحضرة فى مفهوم نظام المحكتين ليس هو ذات مفهوم
المعيار الحضارى الذى كان يحدد الدائرة الدولية إلى حين نشوب
الحرب العالمية الأولى وخير دليل على ذلك ما جاء فى نص المادة
للتاسعة من نظام المحكمة التى تقضى باختيار قضاة المحكمة بحيث
يمثلون الاتجاهات الحضارية الرئيسية والأنظمة القانونية الأساسية
فى العالم .

وقد كان المعيار الحضارى القديم يتخذ أساساً له معيار
الحضارة الأوربية ولكن النص فى صورته التى أشرنا إليها يعنى
حضارات العالم كلها وما ينتج عنها من أنظمة قانونية مختلفة
ولا يقصر الحضارة على المفهوم الأوروبى دون غيره .

النص إذن يتعرض لمصدر من مصادر القاعدة الدولية ولا يمحصر
هذا المصدر فى الحضارة الأوربية كما أنه من غير شك لا يهدف
إلى تحديد الدائرة الدولية ولا يضع لها معياراً معيناً .

والذى لا شك فيه أن المعيار الحضارى الذى كان سائداً قبل
الحرب العالمية الأولى لم يعد معياراً صالحاً لتحديد الدائرة
الدولية فى وقتنا الحاضر .



ومما تقدم جميعه ترى أن المجتمع الدولي بدأ مجتمعاً أوربياً مسيحياً مغلّقاً على نفسه ثم بدأ هذا المجتمع يتسع رويداً رويداً عندما بدأت تدخله دول غير أوربية وغير مسيحية وانتقل المعيار في تلك الحقبة من معيار الأوربية المسيحية إلى معيار الدول المتحضرة .

لم يكن المجتمع الدولي في تلك المرحلة من مراحل تطوره إذن مجتمعاً مفتوحاً ولا عالمياً وإنما كان مجتمعاً مغلّقاً قاصراً على عدد من الدول دون كل الدول ، وعند بداية التطور كان الإذن بالدخول إلى المجتمع الدولي أمراً عسيراً ونادراً وعندما أخذ التطور يشتد عوده وبدأت ضرورات الحياة والاتصال بين الشعوب تزداد يوماً عن يوم بدأ الباب يأخذ في الانفتاح يوماً بعد يوم وبدأ التشدد يقل يوماً بعد يوم وأصبح المجتمع الدولي مفتوحاً لكل أعضاء الأسرة الإنسانية ما دام يصدق عليهم وصف الدولة — وبدأ هذا المجتمع يدخل فيما نسميه عصر التنظيم الدولي والذي بدأ بنهاية الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم .

الموضع الراهن للمجتمع الدولي أو عصر التنظيم الدولي

نميرد : طبيعة التنظيم الدولي وتطوره :

كان العالم قد دخل بعد الحرب العالمية الأولى **إذا** فيها نسميه عصر التنظيم الدولي فان لهذا التنظيم جذوراً ضاربة في القدم . ولا شك أن التنظيم الراهن للمجتمع الدولي هو نتيجة لهذا التطور الطويل وإن لم يكن نهاية له ذلك لأن التطور بطبيعته يأبى الجمود والوقوف عند صورة معينة من صور التنظيم .

وتتبع تطور المجتمع الدولي وصور التنظيم فيه منذ الأزمنة السحيقة يخرج عن الغرض من هذه الدراسة ولا تتسع هي له . وقد أشرت في الفصل السابق إلى تطور المجتمع الدولي من مجتمع مغلق إلى مجتمع مفتوح كذلك أشرت إلى ما كانت تهدف إليه الامبراطوريات القديمة من سيطرة عالمية تستهدف جمع العالم المعروف كله تحت صورة أو أخرى من صور الحكومة العالمية الواحدة إلا أن هذه الصورة لم تتحقق قط لا في العالم القديم ولا في العالم الحديث .

وقد حاولت الأديان من ناحية أخرى أن تصل إلى هذه الوحدة العالمية الشاملة ولكنها لم تصل إلى تحقيق هذا الغرض بل إنها على العكس من ذلك أدت إلى انقسام المجتمع الدولي في بعض فترات تطوره أقساماً يقف بعضها في مواجهة بعض ، خاصة في الوقت الذي كان فيه الإسلام يسيطر على الجزء الغالب من شرق الكرة الأرضية وكانت المسيحية تسيطر على غرب هذا العالم .

وقد شاءت كثير من الظروف — لا محل لتفصيلها هنا — لبثاء من القرن الخامس عشر أن يتفهر العالم الإسلامي وأن يتقدم العالم المسيحي ويزدهر مما أدى إلى أن أخذ المجتمع الدولي صورة المجتمع الأوروبي المسيحي كما أشرت في الفصل السابق .

ومع ذلك فإن المجتمع الأوروبي المسيحي وإن كان يكون وحدة في مواجهة غيره إلا أنه كان في داخله يفيض بالمنازعات والصراع بين أولئك المتدينين المحافظين — وعلى رأسهم رجال الكنيسة الأرثوذكسية — وبين المتحررين المتطورين وهم البروتستانت .

ووصل هذا النزاع إلى قمته عندما قامت حروب الثلاثين عاما

وقد كانت حروب الثلاثين عاماً هزة عنيفة أيقظت الضمير الأوربي وأدت إلى توجيه المجتمع الدولي — في صورته الأوربية المسيحية — وجهة بدأت معها أولى مظاهر التنظيم الدولي الحديث عندما عقدت معاهدات وستفاليا التي يربط الكثيرون بينها وبين نشأة القانون الدولي العام الحديث بل ونشأة المجتمع الدولي باعتباره مجموعة من الدول تخضع لتنظيم قانوني معين .

وتستمد معاهدات وستفاليا أهميتها من المناقشات السياسية التي حدثت إبان المفاوضات التمهيدية لها ومن طول فترة هذه المفاوضات وتنوع الموضوعات التي عالجتها نصوص هذه المعاهدات . ولعل من الإنصاف أن يقال إن معاهدات وستفاليا والصورة التي انتهت إليها المجتمع الدولي بعدها سبقتها في العالم المسيحي محاولات نظرية لم يكتب لها التوفيق إلا أنها محاولات في الطريق على أى حال .

ومن أبرز هذه المحاولات المشروع الذي وضعه بيردى بوا سنة ١٣٠٥ — والمشروع الذي وضعه الوزير الفرنسي سلى سنة ١٦٠٣ . وهذان المشروعان وغيرهما كانا يهدفان إلى إقامة دولة مسيحية كبرى تضم جميع شعوب أوروبا .

ولكن معاهدات وستفاليا — ١٦٤٨ — لم تكن مجرد مشروع خيالى يهدف إلى آمال خيالية وإنما كانت حقيقة واقعة أنهت الصراع الطويل بين الكنيسة الكاثوليكية والمتحررين البروتستانت كما أنها وضعت بذور فكرة التوازن الدولى التى أكدتها معاهدة أوترخت بعد ذلك .

وقد أخذت فكرة الدولة بمفهومها الحديث تستقر بعد عام ١٦٤٨ — وأخذت الحركات القومية تجتاح أوروبا وتوحدت الدويلات الألمانية فى دولة واحدة وحدث مثل ذلك أيضاً فى إيطاليا وجاءت حروب نابليون فهزت أوروبا وهزت أرجاء كثيرة من العالم . وانهت هذه الحروب — شأن كل الهزات العنيفة — بخطوة واضحة فى تطور التنظيم الدولى وإن اتسمت بسمة الرجعية والتحفظ كرد فعل لما أحدثته الثورة الفرنسية وحروب نابليون من هزات عنيفة فى البيوت المالكة الأوروبية . وأخذت هذه الخطوة صورتها فى مؤتمر فيينا — ١٨١٥ — الذى أدى — إلى نشأة المجتمع الأوروبى — The Concert of Europe بين دول التحالف المقدس .

والظاهرة الواضحة بعد مؤتمر فيينا المشار إليه أن المؤتمرات الدولية قد تكررت بعد ذلك لحل المنازعات والمشاكل الدولية

وتبادل الرأى حولها بدلا من الاكتفاء بالاتصالات الدبلوماسية
الثنائية العادية التى كانت غالبية قبل مؤتمر فيينا .

وقد ظهرت دول مؤتمر فيينا بمظهر من يمسك بزمام الأمور
فى أوربا ويملك فتح باب الجمع الأوروبى لمن يشاء من الدول
ويطلقه دون من يشاء .

من ذلك ما قرره هذه الدول من السماح لبلجيكا واليونان
عام ١٨٣٠ من الدخول إلى حظيرة هذا الجمع بعد استقلالها ..
الأولى عن هولندا والثانية عن تركيا . وما قرره أيضاً فى مؤتمر
باريس ١٨٥٦ من السماح لتركيا غير المسيحية بدخول هذا
الجمع أيضاً .

وقد تعددت المؤتمرات فى القرن التاسع عشر نذكر منها
مؤتمر باريس ١٨٥٦ ومؤتمر لندن ١٨٧١ ومؤتمرات برلين
فى ١٨٧٨ و ١٨٨٤ و ١٨٨٥ .

وتعد هذه المؤتمرات هو فى حد ذاته ظاهرة من ظواهر
بداية التنظيم الدولى بصورته للعاصرة .

ويرى البعض أن مؤتمرات لاهاى (١٨٩٩ — ١٩٠٧)
كانت هى الأخرى من المقدمات الأساسية التى عبت الطريق
أمام التنظيم الدولى القائم الآن .

ولا شبهة في أن مؤتمرات لاهاى وما أسفرت عنه كانت خطوة من خطوات التطور نحو مجتمع دولى يقدر مسئولياته ويقدر الإعتبارات الإنسانية في الحياة الدولية .

وأهم من ذلك كما يلاحظ كلود بالنسبة لمؤتمرات لاهاى أنها كانت تمثل اتجاهها نحو العالمية . فالمؤتمر الأول — ١٨٩٩ اجتمع فيه ست وعشرون دولة غالبيتها أوربية على حين أن للمؤتمر الثانى ضم أربعة وأربعين دولة ظهرت بينها كثير من دول مجموعة أمريكا اللاتينية . وهكذا فقد تحققت أول جمعية عمومية للعالم — على حد تعبير كلود — في لاهاى عام ١٩٠٧ .

وعما يجمل لقول كلود هذا كثيراً من الوجاهة أن خمس دول أسيوية حضرت مؤتمرات لاهاى وهذه الدول هى : تركيا الصين واليابان وفارس وسيام .

واشتراك دول من أمريكا اللاتينية ودول من آسيا في مؤتمر دولى ظاهرة في ذلك الوقت — تستحق التسجيل .

كذلك فإن من المسائل التى تحسب لمؤتمر لاهاى الثانى — إلى جوار اتساعه وشموله — أنه جمع بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة .

يقول سكوت : إنها المرة الأولى التي يجتمع فيها ممثلو كل الدول جنباً إلى جنب ليناقشوا ما يهمهم جميعاً وما يؤدي إلى صالح الجنس البشري كله .

وقد كان من المقرر أن يعقد مؤتمر ثالث في لاهاي عام ١٩١٥ ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى قضى على هذا الأمل من ناحية ؛ إلا أن الحرب وأهوالها مهدت السبيل من ناحية أخرى إلى فتح الباب واسعاً أمام التنظيم الدولي بصورته الراهنة .

ومن الأمور الواضحة في تطور التنظيم الدولي أن كل خطوة واسعة من خطواته كانت دائماً تأتي عقب هزة من الهزات العالمية الكبرى . معاهدات وسفاليا عام ١٦٤٨ جاءت عقب حروب الثلاثين عاماً . مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ جاء عقب حروب نابليون التي هزت أوروبا بل والعالم كله إلى حد كبير . مؤتمرات لاهاي جاءت والعالم يترنح على هاوية الحرب العالمية الأولى .

وقامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وكانت أهوالها مما لم يسبق للعالم أن شاهده من قبل وكانت نتيجة ذلك الحتمية أن يتجه العالم إلى صورة من صور التنظيم الدولي لم تسبق

أيضاً من قبل حتى يتفادى بهذه الصورة من صور التنظيم مثل هذه الكارثة التي تمثلت في الحرب العالمية الأولى .

وكان أن نشأت عصبة الأمم بمقتضى معاهدات فرساي عام ١٩١٩ .

ولا تتسع هذه الدراسة لتحليلات تفصيلية للتنظيم الدولي بطبيعة الحال . والذي يهمنا من دراسة موضوع التنظيم الدولي وتطوره هو التأكيد على أن المجتمع الدولي الذي كان مغلقاً على دول أوروبا المسيحية بادية ذي بدء ثم اتسع قليلاً ليشمل بعض الدول المتحضرة — هذا المجتمع أخذ في التطور وأخذت معايير اكتساب عضويته تختلف اختلافاً كلياً عن تلك المعايير القديمة .

وإذا كان الدخول في عصبة الأمم يعد معياراً للدخول في الأسرة الدولية فإن هذا الدخول لم تكن معاييرها للأوربية ولا المسيحية ولا الحضارة بمعانيها التي كان يقصد القرن التاسع عشر جعلها معايير للدخول في المجتمع الدولي . وأدى تطور الحياة الدولية إلى اختفاء هذه المعايير القديمة وظهور معايير جديدة .

ولأنه وإن كانت دراسة شروط العضوية في عصبة الأمم

— باعتبار أن هذه الشروط تمثل إلى حد كبير شروط
الدخول في الأسرة الدولية — ليست محل دراستنا هنا فإتنا
مع ذلك حين نستعرض هذه الشروط التي وضعها الفقرة الثالثة
من المادة الأولى من عهد العصبة نجد أنها تجعل معايير القبول
في المنظمة الدولية بعيدة كل البعد عن أن تكون هي المعايير
القديمة .

وإذا كانت الأسرة الدولية أوسع معنى ونطاقا من العصبة
فإن الأسرة الدولية تحتوى العصبة . ودخول العصبة يحمل
في ذاته معنى الدخول ضمنا في نطاق الأسرة الدولية .

ولم يكن المهد يشترط الأوربية ولا المسيحية ولا الحضارة
لاكتساب عضوية المنظمة الدولية . وإنما كان يشترط أن تكون
الوحدة الدولية الراغبة في العضوية تحكم نفسها حكما ذاتيا
وأن تعطى ضمانات كافية على رغبتها في مراعاة التزاماتها الدولية
وأن تقبل التنظيم الذى تضعه العصبة فيما يتعلق بقواتها المسلحة
برية وبحرية وجوية .

وقد جرى المناوئل مما إذا كان يمكن اعتبار عصبة
الأمم منظمة عالمية شاملة .

وقد ذهب البعض إلى أن العصبة من ناحية المبدأ كانت ذات خاصية عالمية .

وذهب رأى آخر إلى أن العصبة كانت منظمة لها صفة الخصوصية ولم تكن لها صفة العالمية .

والواقع من الأمر أن العصبة كانت عالمية بحكم اتجاهها ولكنها لم تكن عالمية بحكم تكوينها إذ أنها لم تضم كل الوحدات الدولية التي كانت قائمة في عهدها .

ويقول كلود إاته في وقت من الأوقات كانت العصبة تضم كل دول العالم عدا الولايات المتحدة الأمريكية و « الحجاز » (هكذا في الأصل) .

ويبدو أن الحرب العالمية الأولى لم تكن كافية لتعطى البشرية درساً يدعوها إلى تنظيم أمورها تنظيمًا سليماً ، فإذ مضى وقت غير طويل حتى بدأت المطامع الاستعمارية التوسعية تطل برأسها من جديد وعجزت عصبة الأمم عن أن تواجه التناقضات العميقة التي كانت تعيش في كيان المجتمع الدولي . وكان لا بد للكارثة العالمية الثانية أن تقع في خريف عام ١٩٣٩ .

ولم يخل تركيب المجتمع الدولي من التناقض حتى أثناء الحرب ويمكن أن نضرب مثلاً لذلك أن يلتقى المعسكران الشيوعي

والرأى فى تحالف واحد ضد عدو مشترك هو دول المحور :
ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وكلها دول كانت تقوم على نظم
دكتاتورية عسكرية .

وكان طبيعياً بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية أن يتجه
العالم نحو محاولة جديدة للتنظيم الدولى .

وقد تمخضت التجربة الجديدة عن إنشاء هيئة الأمم المتحدة
باعتبارها أحدث صورة من صور التنظيم الدولى . فما هو معيار
دخول الهيئة الجديدة ؟

يذهب الفقيه الهولندى رولنج إلى أن عهد المعايير القديمة
لدخول المجتمع الدولى قد انتهى وإلى أن المادة الرابعة من ميثاق
هيئة الأمم قد جاءت — بهذا المعيار الجديد : معيار الدول
المحبة للسلام ، ويرى أنه المعيار الذى يحكم الدخول إلى الأسرة
الدولية فى وضعها الراهن .

وقد أبدى رولنج اهتماماً خاصاً بظهور الدول الآسيوية
والأفريقية وبروزها إلى الحياة الدولية . وهو يرى أن ظهور
هذه الدول لابد وأن يكون ذا تأثير عميق على مضمون القواعد
الدولية نفسها ذلك أن القواعد التقليدية فى القانون الدولى عندما
وجدت لم تشارك هذه الدول الجديدة فيها ولم تكن تلك

القواعد بالتالى تعبر عن مصلحتها وإنما كانت تعبر عن مصالح الدول الأوروبية المتفوقة صناعيا ويرى أنه لا بد وأن يصيب القواعد التقليدية كثير من التطور نتيجة ظهور هذه القوى الجديدة التى لم تشارك فى تكوين القواعد القديمة .

وقد جرى التساؤل فى ظل الهيئة كما جرى فى ظل العصبة عن صفتها العالمية .

والواقع — كما سبق أن قلت بالنسبة للعصبة — أن الهيئة الدولية إذا نظرنا إليها من ناحية أعضائها الحاليين فلا شك أنها لا تكتسب الخاصية العالمية باعتبارها لاتضم كل دول العالم (١١١ دولة حتى الآن ومنظور أن تكون ١١٣ — أو أكثر فى هذه السنة) ولكن إذا نظرنا إليها من ناحية كون شروط العضوية هى شروط من الجائز أن تتحقق فى أى وحدة دولية ؛ وليست هذه الشروط من نوع المعايير التى تقتصر على نوع معين أو عدد معين من الدول فقط وتستبعد غيرها كما كان الحال قديماً ، مثلاً — إذا نظرنا إلى الهيئة من هذه الناحية وقدرنا أن الميثاق فى بعض نصوصه — المادة السادسة مثلاً — يتعرض للدون غير الأعضاء ويهدف إلى صيانة السلام والأمن العالميين ؛

إذا نظرنا إلى هذه الوجهة استطعنا أن نقول إن هيئة الأمم المتحدة تحمل معنى عالميا .

والمجتمع الدولي الراهن — الذى تمثل هيئة الأمم المتحدة أكبر تنظيم فيه — مجتمع متشابك لم يعد من المستطاع أن يعيش عضو فيه بمعزل عن بقية الأعضاء . ولم يعد من المستطاع أيضا أن يحدث عدوان على جزء من هذا المجتمع الدولي دون أن يتأثر المجتمع الدولي كله ودون أن يحدث فيه رد فعل عميق نتيجة هذا العدوان .

ومازال المجتمع الدولي كله يعيش كل لحظة من لحظات مشكلة الكونغو فى قلب القارة السوداء .

والكونغو هذه هى ذات الدولة التى كانت إحدى موضوعات مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ ولم تكن آنذاك إلا ملكا خاصا لملك البلجيكي ١١

إن هذا المثل الفريد يعطى فكرة واضحة عن عمق التطور الذى أصاب المجتمع الدولي .

قطعة من العالم بكل ما فيها ومن فيها تعتبر ملكا خالصا لملك من الملوك ممن يتنازل عنها هذا الملك لدولته فتصبح مستعمرة بلجيكية ممن ينتهى الاستثمار ولكنه رغم انتهائه من الناحية الرسمية

يتشبث بالبقاء فينشتر الخراب والفرقة والحرب الأهلية، ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يعيش بمعزل عن هذه الأحداث بل هو يعيش وسطها ويعانيها وتأخذ هذه الأحداث فيمن تأخذ رجلا أقل ما يقال فيه إنه كان من خدام السلام المخلصين — وإن أخطأ أحيانا — ذلك هو السكرتير العام الراحل لهيئة الأمم المتحدة داج همرشولد. — وتوشك هذه الأحداث أن تنتهى إلى إفلاس المنظمة لكثرة ما أرهقتها به من مصروفات وتلجتها إلى إصدار سندات لتستطيع أن تواجه ما تحتاجه من نفقات .

وتكون هذه الأزمة التى تعيش فى قلب القارة السوداء والى تشغل العالم كله — تكون هذه الأزمة نفسها سبباً لمظهر من مظاهر تطور جديد لا تخفى دلالته، ذلك هو المظهر الذى يتعلق بسكرتير هيئة الأمم المتحدة الجديد واختياره من دولة آسيوية من دول الحياض الابجائى التى لم تدخل المجتمع الدولى إلا حديثا .

قد تكون هذه الوظيفة من ناحية النصوص ليست إلا هملا تنفيذيا لا أهمية له ولكنها من ناحية الواقع العملى أثبتت أنها وظيفة ذات تأثير واضح على الأحداث الدولية ، وبلغ من أهمية هذه الوظيفة أن موقف الاتحاد السوفيتى بالنسبة لها كاد أن يهدد كيان المنظمة الدولية كله بالانهيار .

إنه مجتمع متشابك وإنه يتسع يوما بعد يوم وإنه مجتمع مفتوح غير مغلق ؛ تلك هى السمات الأساسية للمجتمع الدولى الراهن .
ومشكلة الكونفو التى ضربنا بها المثل حالا دليل واضح على أن هذا العالم الذى نعيش فيه عالم متشابك تحكه — شاء أفراداه أم لم يشاؤا — وحدة المعير .

أما كون هذا المجتمع يتسع يوما بعد يوم وكونه مجتمعاً مفتوحاً غير مغلق فيكفى للتدليل عليه أن تتبع تطور اتساع هيئة الأمم المتحدة .

بدأت الهيئة بإحدى وخمسين دولة وظل عدد أعضائها فى تزايد مستمر حتى الآن .

وعندما تنظر فى كتاب جيرار « تاريخ موجز للتنظيم الدولى » الصادر فى عام ١٩٥٤ نجد أنه يحصى عدد أعضاء الأمم المتحدة بستين عضواً .

فإذا صعدنا قليلاً إلى ريتير فى كتابه « التنظيمات الدولية » الصادر فى عام ١٩٥٨ وجدنا العدد يرتفع إلى ثمانين دولة .

حتى إذا وصلنا إلى عام ١٩٦٢ وجدنا أستاذنا الدكتور حامد سلطان يحصى هذا العدد بما يربو على المائة دولة .

وعندما يوشك الفقيه العربى على الانتهاء من كتابه الذى بدأ

فيه مع بداية عام ١٩٦٢ — نراه يقرر أن عدد أعضاء الهيئة يبلغ مائة دولة وأربعة .

هذا وقد بلغ تعداد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة حتى منتصف أكتوبر ١٩٦٢ مائة دولة وعشرة وساهمت القارة الإفريقية وحدها بزيادة الهيئة الدولية بأربعة أعضاء : الجزائر وأورندا وبورندي وأوغندا .

ثم وصل هذا العدد إلى مائة وإحدى عشرة دولة بدخول الكويت في عضوية الهيئة الدولية .

والذي لاشك فيه أن السنين القادمة سترى مع تصفية البقية الباقية من الاستثمار الأوربي في أفريقيا زيادة عدد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وسترى السنين القادمة زيادة وتطورا في أنواع الصلات التي تربط دول العالم وشعوبه .

وهكذا يتضح لنا مما تقدم أنه مجتمع متشابه — ذلك المجتمع الدولي الذي نعيش فيه — وأنه مجتمع يتسع يوماً بعد يوم وأنه مجتمع مفتوح غير مغلق .

ولكن هل يخلوا بناء هذا المجتمع بصورته الراهنة من المتناقضات .

إذا أردنا أن نلقي نظرة تحليلية على المجتمع الدولي بصورته

الراهنه وما يحتويه من تنظيمات فإننا نستطيع أن نلمس تناقضين أساسيين لا بد وأن يؤدي تفاعلهما إلى تطوير هذا المجتمع على نحو أو على آخر .

أما الظاهرة الأولى من ظاهرتي التناقض في المجتمع الدولي المعاصر فإنها تتمثل في أن هذا المجتمع رغم أنه يستشعر ضرورة وجود تنظيم دولي ، وأنه بغير هذا التنظيم الذي يخضع لقواعد معينة فإن الحياة الدولية تصبح عبثا لا يمكن معه استمرارها — رغم ذلك الشعور الملح نحو ضرورة وجود تنظيم دولي فإن أعضاء هذا المجتمع ما زالوا يتشبثون بفكرة السيادة التقليدية وإن طامنوا من غلوائها قليلا .

والواقع أن التثبت بفكرة السيادة لدى الدول الكبرى مصدره أن هذه الدول حريصة على أن لا تفرط في حريتها في التصرف أيا كان مظهر هذه الحرية .

كما أن التثبت بالفكرة لدى الدول الصغرى والدول الحديثة الاستقلال مصدره الذكريات المؤلمة لمهود الاستعمار . وتقدر هذه الدول أن زوال صورة الاستعمار القديمة أو قرب زوالها يترك في الوقت ذاته أو يحاول أن يترك صورة من صور الاستعمار

والاستغلال الاقتصادى . وهذا كله أدى بهذه المجموعة من الدول إلى التثبيت بفكرة السيادة .

هذه هي الظاهرة الأولى من ظاهرتى التناقض فى المجتمع الحديث : ضرورة التنظيم الدولى من جهة والإصرار على فكرة سيادة الدولة من جهة أخرى .

أما الظاهرة الثانية من ظاهرتى التناقض فى هذا المجتمع الدولى فهي تتمثل فى أن القواعد التقليدية للقانون الدولى نشأت وترعرعت بين دول أوروبا المسيحية بقصد حكم العلاقات بين هذه الدول المتقاربة الثقافة من جهة وبقصد تمكين سلطان هذه الدول فى مواجهة غيرها من جهة أخرى . ولذلك فإن هذه القواعد التقليدية تقر فكرة الاستثمار وتقر شرعية المعاهدات غير المتكافئة وما إلى ذلك كله . على حين أن المجتمع الدولى بصورته الراهنة لم يعد قاصرا على تلك المجموعة المحدودة العدد من الدول التى نشأت بينها هذه القواعد والتى قصد بها أن تحكم علاقاتها وأن تحميها وتؤكد سلطانها فى مواجهة غيرها وإنما اتسع هذا المجتمع ليظال بظله الدول التى كانت موضوعا للاستثمار وكانت موضوعا لاستغلال الدول الأوربية التى نشأت هذه القواعد بينها . وهذه الدول لم تشارك — بطبيعة الحال فى نشأة هذه القواعد

الدولية التقليدية ومع ذلك فهي تطالب بأن تحكمها هذه القواعد الآن .

هاتان الظاهرتان من ظواهر التناقض تعملان الآن في كيان المجتمع الدولي وما يحتويه من تنظيمات وهما لا بد وأن تؤديا حسب منطق الامور ومنطق التطور إلى دفع هذا المجتمع وتطوره وتشكيله تشكيلا آخر يدفع عجلة التطور من جديد . وإذا كانت هيئة الأمم المتحدة هي أحدث صورة من صور التنظيم الدولي فإنها من غير شك جديرة بأن نفردها فصلا خاصا في هذه الدراسة باعتبارها قمة التطور الدولي حتى الآن .



لهيئة الأمم المتحدة

تمهيد :

﴿ قلنا ﴾ إن المجتمع الدولي تطور تطورات عميقة عبر القرون الأخيرة حتى وصل إلى ما أسميناه عصر التنظيم الدولي وهو العصر الذي نعيش فيه .

وقد تحدثنا عن عصر التنظيم الدولي بصفة إجمالية ولكن لما كان تطور هذا التنظيم قد انتهى في الزمن الذي نعيش فيه إلى أهم صورة من صور هذا التنظيم حتى الآن وهي هيئة الأمم المتحدة فقد كان لازماً أن نخصص هذه الهيئة الدولية الكبيرة بفصل خاص ندرسها فيه دراسة موجزة تبين أحكام الميثاق الذي أنشأ هذه الهيئة وأهداف ذلك الميثاق ومبادئه .

(١) مرحلة ما قبل الميثاق :

ولاشك أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة لم يكن وليد يومه وإنما كانت هناك — قبله محاولات وتمهيدات كثيرة ولم يكن الاتفاق على نصوص الميثاق بين دول تختلف فلسفتها ونظمها

الاجتماعية ونظرتها إلى القانون الدولي العام بالأمر الهين السهل .
وأول خطوة خطتها الدول نحو إنشاء هذه المنظمة الدولية
بدأت والحرب العالمية الثانية مازالت مشتعلة الأوار، وتمثلت هذه
الخطوة في اجتماع ست وعشرين دولة في واشنطن بالولايات
المتحدة الأمريكية وإصدارها في أول — يناير ١٩٤٢ التصريح
الذى عرف باسم « تصريح الأمم المتحدة » . وقد وقع على هذا
التصريح ممثلوا الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا
وغيرها من الدول التى كانت تدور فى فلك الحلفاء إبان الحرب .
وأباح التصريح أن ينضم إليه كل دولة تقدم معونة فعلية ضد
دول المحور وقد انضمت « مصر » إلى ذلك التصريح فى ٢٧
فبراير ١٩٤٥ .

وإذا كان التصريح السابق قد سمى باسم « تصريح الأمم
المتحدة » إلا أن العزم على إنشاء منظمة دولية لم يكن واضحاً
فيه تماماً وإنما اتضح العزم على إنشاء هذه المنظمة بعد ذلك
فى تصريح موسكو الصادر فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣ عن ممثلى
الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا والصين ، وقد
ورد فى الفقرة الرابعة من ذلك التصريح أن ممثلى الدول الأربع
يعترفون بضرورة أن تنشأ فى أقرب وقت مستطاع هيئة دولية

عامة لصيانة السلام والأمن الدولى قائمة على مبدأ المساواة
فى السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام والعضوية فيها مفتوحة
لسكل هذه الدول كبيرة وصغيرة

وقد وضع هذا التصريح التاريخى أساسين هامين من الأسس
التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة فيما بعد. وهذان الأساسان هما:
(أ) المساواة فى السيادة بين الدول جميعاً .

(ب) فتح باب عضوية المنظمة الدولية لجميع الدول المحبة
للسلام .

وسنرى إلى أى حد وفق الميثاق وانتهى التطبيق العملى
إلى مراعاة هذين المبدأين .

(ب) مرحلة إعداد الميثاق :

أول مرحلة عملية من مراحل إعداد الميثاق بدأت بإقتراحات
دمبرتون أوكس التي جاءت نتيجة لاجتماعات ممثلى الاتحاد السوفيتى
والولايات المتحدة وبريطانيا والصين وقد انتهت هذه الاجتماعات
فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ إلى الأسس التي ستقوم عليها الهيئة الدولية
الجديدة وأهدافها .

وبعد مؤتمر دمبرتون أوكس انعقد مؤتمر للأقطاب فى يالطا

في الفترة من ٣ إلى ١١ فبراير ١٩٤٥ حضره رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ورئيس وزراء بريطانيا وأصدورا عدة قرارات أهمها :

« لقد عقدنا العزم على أن ننشئ مع حلفائنا في أقرب فرصة ممكنة هيئة دولية هامة للمحافظة على السلم والأمن . ونعتقد أن هذه الهيئة ضرورية سواء لمنع الاعتداء أو لإزالة الأسباب السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى الحرب وذلك بالتعاون الوثيق المستمر بين كافة الشعوب المحبة للسلام . »
وتقرر في هذا المؤتمر دعوة مندوبي الأمم المتحدة للاجتماع في سان فرانسيسكو على الشاطئ الغربي للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٥ إبريل سنة ١٩٤٥ — وقرر «مؤتمر يالتا» أيضا دعوة كبار فقهاء القانون الدولي في العالم لوضع مشروع نظام محكمة العدل الدولية على غرار نظام محكمة العدل الدولية الدائمة التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى .

ومما يجمل ذكره هنا أن المرحوم محمد حافظ رمضان مثل «مصر» في مؤتمر الفقهاء وقدم إلى المؤتمرين بحثا بين فيه ما للشرعية الإسلامية من مكان تستقل به بين غيرها من الشرائع القانونية العالمية والتي يجعلها أهلا لأن تمثل ضمن النظم القانونية الرئيسية في العالم

في المحكمة المقترح إنشاؤها ، وقد أخذ بهذا الاقتراح بالفعل .
وقد انعقد أيضاً مؤتمر سان فرانسيسكو بين ممثلي الأمم المتحدة
الذين بلغوا آنذاك تسعا وأربعين دولة — وتخلفت بولندا
لخلاف حول الحكومة التي تمثلها — وانتهى المؤتمر في ٢٦ يونية
بإعلان ميثاق هيئة الأمم المتحدة وتوقيعه من قبل الدول
التسع والأربعين . وقد وقعت بولندا الميثاق بعد ذلك وعلى
التحديد في ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ — وبذلك تعتبر الدول الأصلية
التي وقعت ميثاق الأمم المتحدة خمسين دولة .

وبدئ العمل بالميثاق فعلا — بعد اتخاذ الإجراءات
الدستورية الخاصة بالتصديق عليه من جانب الدول الأعضاء —
في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ .

وانعقدت الجمعية العامة للهيئة الدولية الجديدة لأول مرة
في ١٠ يناير ١٩٤٦ — وبهذا الانعقاد دخل المجتمع الدولي
في طور جديد من أطواره الهامة وكانت الإنسانية كلها تؤمل
آنذاك أنها بدأت تدخل عهدا من عهود السلام والاستقرار
في حياة البشرية . وبعد هذا التمهيد الموجز نبدأ دراسة ميثاق
المنظمة الدولية نفسه .

ميثاق الأمم المتحدة

أهداف ومبادئ :

وقد حدد الميثاق أهداف الهيئة الدولية في مادته الأولى بأنها هي :

١ — حفظ السلم والأمن الدولى وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولإزالتها وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى ، لحل كل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الإخلال بالسلم ولتسويتها .

٢ — إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

٣ — تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز

احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٤ — جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة .

وإذا كانت هذه هي أهداف الهيئة الدولية وغاياتها فقد حدد الميثاق المبادئ التى تعمل الهيئة الدولية وأجهزتها فى سعيها لتحقيق الأهداف والغايات المذكورة على النحو الآتى :

١ — تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء فى الهيئة ، والواقع أن هذا المبدأ الأساسى خرج عليه خروجاً واضحاً فيما يتعلق بتقرير حق القيتو للدول الخمسة الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن كما سيأتى بيانه .

٢ — لى يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون فى حسن نية بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .

٣ — يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر .

٤ — يتمتع أعضاء الهيئة جميعهم فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على نحو لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها المنصوص عليها فى المادة الأولى من الميثاق والتي تفهم من روح الميثاق العامة بطبيعة الحال .

٥ — يقدم جميع الأعضاء كل ما فى وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة فى أى عمل تتخذه وفق هذا الميثاق كما يتمتعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة لإزاءها عملا من أعمال النع أو القمع .

٦ — تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولى .

٧ — لا يسوغ للهيئة الدولية وهى تسمى إلى تحقيق أغراضها ومقاصدها أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم الساطان الداخلى لدولة ما وليس فى الميثاق ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل وفقا لأحكامه .

هذه هى المبادئ والوسائل التى تنذر بها الهيئة الدولية وهى بسبيل تحقيق أهدافها وغاياتها .

الشخصية القانونية للمنظمة الدولية:

الشخصية القانونية معناها ببساطة أن يكون الشخص «أو الوحدة المعينة» مخاطباً بحكم القواعد القانونية.

ولتفسير ذلك نقول إن الرقيق في الزمن القديم لم يكن مخاطباً بحكم القواعد القانونية ومن ثم فإنه لم يكن شخصاً قانونياً وإن كان شخصاً طبيعياً.

كذلك فإن الحيوان والجماد لا تخاطبهما القواعد القانونية خطاباً مباشراً وعلى ذلك فهما ليسا من الأشخاص القانونية. ولا شك في أن الدولة هي أهم الأشخاص القانونية في النظام القانوني الدولي، ولكن هل تعتبر المنظمات الدولية أيضاً أشخاصاً قانونية في ذلك النظام؟

جرى خلاف كثير بين الفقهاء ليس هنا محل الخوض فيه ولكن الرأي الراجح في فقه القانون الدولي وهو الرأي الذي أيده محكمة العدل الدولية يذهب إلى أن هيئة الأمم المتحدة بالذات باعتبارها منظمة دولية تكتسب الشخصية القانونية الدولية وتعتبر شخصاً من أشخاص القانون الدولي.

ولعل أول ما يجب أن نرجع إليه — لنعلم ما إذا كانت هيئة

الأمم المتحدة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية — هو الميثاق الذى أنشأها .

وتنص المادة ١٠٤ من الميثاق على أن « تتمتع الهيئة فى بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التى يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها » .

والأهلية القانونية هى وصف للشخصية القانونية وهى بمثابة الصلاحية لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات .

كذلك فإنه من الثابت أن للمنظمة الدولية حق عقد المعاهدات وهذا يعنى حقها فى إنشاء قواعد قانونية دولية وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لها الشخصية القانونية الدولية .

وعلى أى حال فقد قطعت محكمة العدل الدولية فى هذا الأمر برأيها الاستشارى الصادر فى ١١ أبريل ١٩٤٩ عندما قتلت العصابات الصهيونية فى إسرائيل الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة وثار التساؤل عما إذا كان من حق الهيئة أن تطالب بتعويض عن مقتل أحد موظفيها . وقد أجابت محكمة العدل عن هذا التساؤل بقيام حق المحكمة فى التعويض .

وقد جاء فى رأى المحكمة الدولية « وفى رأى المحكمة أنه قد قصد للمنظمة أن تمارس وأن تتمتع — وهى فى الواقع

تمارس وتتمتع — بوظائف وحقوق لا يمكن تفسيرها إلا على أساس امتلاك قدر كبير من الشخصية الدولية والأهلية للنصرف في النطاق الدولي . إن الهيئة في الحاضر هي أعلى مثل للمنظمات الدولية وأنها لا تستطيع القيام بما قصد إليه مؤسسوها لو حرمانها من الشخصية القانونية » وهكذا قطعت محكمة العدل بأن لهيئة الأمم المتحدة الشخصية القانونية الدولية .

فروع المنظمة الدولية « هيئة الأمم المتحدة » :

تتكون المنظمة الدولية « هيئة الأمم المتحدة » من فروع ستة أساسية هي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة .

هذه هي الفروع الأساسية للمنظمة الدولية على أنه لا مانع يمنع من إنشاء فروع ثانوية أخرى .

وهناك بالفعل عديد من هذه الهيئات القانونية التي كان بعضها موجوداً قبل إنشاء الهيئة الدولية ثم تبع لها بعد ذلك ، ومنها ما أنشأته الهيئة الجديدة نفسها — ومن أمثلة هذه الهيئات الثانوية :

منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الطاقة الذرية وما إلى ذلك من فروع ثانوية .
وسنقتصر هنا على دراسة موجزة للفروع الأساسية الست للمنظمة الدولية .

١ — الجمعية العامة .

تظهر أهمية الجمعية العامة من أنها الفرع الأساسي الوحيد من فروع الهيئة الذي يتألف من أعضاء الهيئة جميعاً بلا استثناء .
وكون الجمعية العامة مكونة من أعضاء الأمم المتحدة جميعاً جعلها بمثابة المركز الأساسي مقارناً بفروع الهيئة الأخرى وجعلها صاحبة الرأي الأعلى في كثير من الشئون والمسائل الدولية وسندرس وظائف الجمعية العامة بعد قليل .

ويجرى التصويت في الجمعية العامة — كما يجرى في سائر فروع المنظمة — على سنة أن لكل عضو صوت واحد مهما تعدد ممثلوه . والدولة العضو لها صوت واحد بصرف النظر عن قوتها أو حجمها أو عدد سكانها أو نسبة مساهمتها في ميزانية الهيئة الدولية . ففي الجمعية العامة للاتحاد السوفيتي صوت واحد ولرواندا صوت واحد أيضاً . وذلك تأسيساً على مبدأ المساواة الذي أقره الميثاق وجعله أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة

الدولية . وقد كان التصويت في المنظمات الدولية قبل إنشاء « الأمم المتحدة » يجرى على قاعدة الإجماع بمعنى أنه لا يصدر قرار عن منظمة دولية إلا بإجماع أعضائها والذي يعارض القرار لا يلتزم بما قرره الأغلبية وكان هذا الوضع متفقاً تماماً مع النظرية التقليدية في السيادة المطلقة للدولة . ولكن نظرية السيادة المطلقة ما كان يمكن لها أن تسود لو أريد للتنظيم الدولي أن يكون حقيقة فعالة .

ومن ثم فقد استقر الرأي لدى واضعي ميثاق الأمم المتحدة أن تكون القاعدة العامة في التصويت هي قاعدة أغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت ، وتكفي الأغلبية المطلقة في الكثير من الحالات ، ويشترط الميثاق في الأحوال الهامة — التي حدد بعضها وترك تحديد بعضها الآخر للجمعية العامة — أغلبية الثلثين .

والواقع أن الأخذ بقاعدة الأغلبية يعتبر تطوراً ضخماً يدرك مغزاه دارسوا العلاقات الدولية إذ أن معناه أن نظرية السيادة المطلقة التقليدية بدأت في الذبول لأن معنى صدور قرار من أغلبية المجتمع الدولي تنقيد به الأقلية في ذلك المجتمع — معنى ذلك بوضوح — أن السيادة الدولية أصبحت مقيدة وليست مطلقة .

وتعقد الجمعية العامة في دورات عادية في سبتمبر من كل سنة ولكنها تنعقد في دورات استثنائية بناء على طلب مجلس الأمن أو بناء على طلب غالبية أعضاء المنظمة .

ويرتبط انعقاد أول دورة استثنائية وثاني دورة استثنائية للجمعية العامة بمشكلة مازالت تؤرق العالم العربي تلك هي مشكلة فلسطين .

وقد انعقد الدور الاستثنائي الأول بناء على طلب بريطانيا وموافقة أغلبية الأعضاء في ٢٨ إبريل سنة ١٩٤٧ وذلك لدراسة المشكلة الفلسطينية تمهيدا لنظرها في دورة الانعقاد العادية الثانية. أما الدورة الاستثنائية الثانية فقد انعقدت في ١٦ إبريل سنة ١٩٤٨ بناء على طلب مجلس الأمن حين تبين أن القرار الجائر الخاص بتقسيم فلسطين والصادر في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ لن يستطاع تنفيذه بالوسائل السلمية .

والأصل في اجتماعات الجمعية العامة أن تكون علنية إلا إذا قررت الجمعية نفسها لظروف استثنائية أن تعقد جلسات سرية .

وظائف واختصاصات الجمعية العامة :

الواقع أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر صاحبة الاختصاص العام في شئون الأمم المتحدة وهذا الاختصاص العام يؤسس على

نص المادة العاشرة من الميثاق التى تقول « للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل فى نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ... » والواقع أن هذا النص الخطير كان هو الأساس الذى اتسعت بناء عليه اختصاصات الجمعية العامة أساساً تكاد لاتطبيقه نصوص الميثاق نفسها .

ولمى جوار هذه الوظيفة العامة والاختصاص الشامل فإن للجمعية العامة وظائف أخرى محددة وردت فى نصوص الميثاق نوردتها فيما يلى :

(١) حفظ السلم والأمن الدولى :

للجمعية مراقبة المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدده المبادئ إلى الأعضاء فرادى أو مجتمعين أو إلى مجلس الأمن نفسه أو إلى الدول ومجلس الأمن معا .

والجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو يرفعها إليها مجلس الأمن نفسه بل إنه لا مانع بمنع أية دولة

ليست عضوا في الأمم المتحدة أن ترفع مسألة من هذه المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولي إلى الجمعية العامة إذا تعهدت هذه الدولة غير العضو بأن تلتزم بالحل السلمي الذي يفرضه الميثاق وتوصى به الهيئة وللجمعية العامة بعد مناقشة هذه المسائل أن تقدم توصيات بصددھا إلى الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لسكليهما معا .

وللجمعية العامة أن تلفت نظر مجلس الأمن إلى الأوضاع والأحوال التي قد تعرض السلم والأمن الدولي للخطر .

وقد يقال إن ورود المادة الحادية عشرة التي نصت على الأمور المشار إليها بعد المادة العاشرة التي نصت على الاختصاص العام يعتبر تخصيصا بعد تعميم . ولكن الميثاق حرص في الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشرة أن ينفي هذا المعنى حين قال « لا تحدد سلطات الجمعية العامة المبينة في هذه المادة من عموم نص المادة العاشرة » وبذلك بقيت تلك المادة على إطلاقها في النص على الاختصاص الشامل للجمعية العامة .

(ب) فض المنازعات بالطرق السلمية :

من أجل فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية فإن للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أى موقف مهما كان منشؤه تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم أو يكون ذلك الموقف ناشئا عن انتهاك أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

« راجع نص المادة / ١٤ »

(ج) انماء التعاون الدولي :

لا شبهة أن التعاون الدولي بكافة صوره كان أحد الأهداف الرئيسية من إنشاء الأمم المتحدة وقد نيط بالجمعية العامة لهذه المنظمة الدولية أن تعمل على إنماء التعاون الدولي في كافة الميادين وعلى وجه الخصوص في الميادين الآتية :

١ - التعاون السياسى :

جعلت الجمعية العامة هدف انماء التعاون الدولي في الميدان السياسى أحد أهدافها الأساسية . وأصدرت في هذا العدد كثيرا من التوصيات منها توصيتها الهامة رقم ٢٦٨ فى دور الانعقاد

الثالث والخاصة بدعوة مجلس الأمن أن يسلك في المنازعات الدولية التي تعرض عليه سبيلا يهدف إلى تجنب توسيع حدة الخلافات المعروضة . وذلك باختيار أحد أعضاء المجلس في كل حالة ليكون مقررا للنزاع ومحاولا للتوفيق في نفس الوقت .
ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا ما سعت إليه الجمعية العامة من إنشاء لجنة للتوفيق بين أطراف المنازعات الدولية .

وعلى أى حال فإن ما تصدره الجمعية العامة من توصيات في الموضوعات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى وفى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية إنما تهدف فيما تهدف إليه إلى إنماء التعاون السياسى بين أعضاء المنظمة العالمية من غيرشك.

٢ - التعاون فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية :

قضت الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة بأن تنشئ " الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد إنماء التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والإمانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٣ — تشجيع تقدم القانون الدولي وتدوينه :

والواقع أن تشجيع اضطراد تقدم القانون الدولي وتدوينه من المسائل ذات الأهمية القصوى التي تضطلع بها الجمعية العامة وتبذل من أجلها جهودا مشكورة على اعتبار أن اضطراد تقدم القانون الدولي وإيمان أعضاء المجتمع باحترام قواعده إنما يؤدي إلى إقرار أسس سليمة يقوم عليها السلم الدولي .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية « إنماء القانون الدولي وتدوينه » أنشأت الجمعية العامة لجنة مشكلة من ممثلي سبع عشرة دولة من بينها الجمهورية العربية المتحدة — مصر آنذاك — وعهدت إليها يبحث الوسيلة أو الوسائل الكفيلة بتحقيق اضطراد تقدم القانون الدولي وتدوينه . وقد أوصت هذه اللجنة بإنشاء لجنة أخرى يتم تكوينها لاصلي أساس تمثيل دولة معينة وإنما يتم هذا التكوين على أساس اختيار أعضائها من بين كبار فقهاء القانون الدولي في العالم بحيث يكونون ممثلين للحضارات الهامة في العالم ولتنظيم القانونية الرئيسية فيه .

وقد وافقت الجمعية العامة على إنشاء لجنة القانون الدولي على هذا النحو وما تزال اللجنة منذ أن أنشئت حتى الآن تواصل

جهودها القيمة من أجل تحقيق هذه الغاية « تشجيع التقدم
المضطرد للقانون الدولى وتدوينه » .

(٤) الوصاية الدولية :

لما كان الميثاق قد عمل على إنهاء نظام الانتداب الذى كان قائماً على عهد عصبة الأمم وأحل محله نظام وصاية دولية يرتبط بالجمعية العامة وبمجلس الوصاية فقد نصت المادة السادسة عشرة من الميثاق على أن تباشر الجمعية العامة الوظائف التى رُممت لها بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولى . ويدخل فى ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية بشأن المواقع التى تعتبر أنها مواقع استراتيجية .

ويهدف نظام الوصاية الدولى إلى العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وبما يتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حررتها وطبقاً لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

هذه هى أهم الوظائف الموضوعية للجمعية العامة إلا أن

وظيفة الجمعية العامة فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن والسلم الدولى قد لحقها تطور خطير منذ أن صدر القرار المشهور باسم « قرار الاتحاد من أجل السلام » فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ .

وقد جاء فى هذا القرار الخطير أنه « إذا أخفق مجلس الأمن بسبب عدم توفر الإجماع بين أعضائه الدائمين فى القيام بمسؤولياته الأساسية الخاصة بحفظ الأمن الدولى فى الحالات التى يبدو فيها وقوع تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل عدوانى تبحث الجمعية العامة الموضوع فوراً لإصدار التوصيات اللازمة للأعضاء لاتخاذ التدابير الجماعية المناسبة بما فى ذلك حالات الإخلال بالسلم أو العدوان واستخدام القوات المسلحة عند اللزوم للمحافظة على السلم أو إعادته إلى نصابه » .

وقد اتخذ هذا القرار عقب أن فشل مجلس الأمن فى الوصول إلى قرار بالنسبة للمسألة الكورية آنذاك نتيجة استعمال الاتحاد السوفيتى حق الاعتراض « الفيتو » ولم يوافق الاتحاد السوفيتى عندئذ على إعطاء الجمعية العامة هذا الحق الخطير الذى لا يتفق مع نصوص الميثاق والذى يتزعج اختصاص مجلس الأمن فى هذا الشأن . ولكن الاتحاد السوفيتى عندما حدث الاعتداء الثلاثى على مصر وفشل مجلس الأمن فى اتخاذ قرار بشأنه نتيجة استعمال

فرنسا وبريطانيا حقهما في الاعتراض وافق بدوره على أن تستعمل الجمعية العامة سلطتها التي اكتسبتها بمقتضى قرار الاتحاد من أجل السلام وهكذا يمكن القول أن هذا القرار الحاسم في توسيع سلطات الجمعية العامة قد أصبح مقبولا من المعكرين الكبارين المتقابلين .

٢ - مجلس الأمن :

إن كانت الجمعية العامة أشبه ما تكون ببرلمان عالمي فإن مجلس الأمن على هذا القياس يعد بمثابة السلطة التنفيذية أى الحكومة لما يناط به من سلطات فعلية ومن الحق في إصدار قرارات تنفذ ولو بالقوة عند الاقتضاء .

ويتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضوا من الأمم المتحدة . والأعضاء في مجلس الأمن نوعان :

- (١) أعضاء دائمون هم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة « بريطانيا » وفرنسا والصين .
 - (ب) أعضاء يتجددون كل عامين وتنتخبهم الجمعية العامة وفقاً لمعايير معينة وعدد هؤلاء الأعضاء المنتخبين ستة .
- وقد كان موضوع الدول الدائمة في مجلس الأمن ماثرا لآراء

كثيرة وقد كان الدافع لوضع هذا النص في ميثاق الهيئة الدولية ما للدول الخمس الكبرى من وزن سياسى وطاقت مالية وصناعية وعسكرية وما قامت به من جهد فى الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور .

ووضع هذه الدول الخمسة الدائمة لا يمكن تغييره إلا بتغيير الميثاق نفسه ولا يمكن تغيير الميثاق إلا بموافقتها .

أما بالنسبة للدول الست الأخرى فإن الجمعية العامة هى التى تنتخبها ، وهى تنتخبها وفقاً لمعيارين أحدهما معيار مرن غير منضبط يخضع للأهواء السياسية والآخر معيار أقرب إلى الانضباط من المعيار الأول .

أما المعيار المرن فهو مساهمة الأعضاء المنتخبين فى حفظ السلم والأمن الدولى وفى مقاصد الهيئة الأخرى . ولا شبهة فى مرونة هذا المعيار وإمكان تفسيره تفسيرات تخضع للأهواء السياسية .

أما المعيار الثانى فهو التوزيع الجغرافى العادل بمعنى أن تكون أجزاء العالم كلها ممثلة فى المجلس وقد جرى العرف فى هذا الصدد على أن تختار الجمعية العامة دولتين من الأمريكتين ودولة من غرب أوروبا وأخرى من أوروبا الشرقية ودولة

من الشرق الأوسط أما الدولة السادسة فإنها عادة تكون إحدى دول الكومنولث .

والواقع أن عدد أعضاء مجلس الأمن وتحديد بأحد عشر عضواً وتوزيعهم جغرافياً على النحو السابق بيانه لم يعد يمشى مع تطور المجتمع الدولي . وإذا كان عدد مجلس الأمن قد تحدد عندما كانت الهيئة مكونة من خمسين عضواً فقد وصل عدد أعضاء الهيئة الآن إلى أكثر من ضعف العدد الأصلي وذلك باستقلال كثير من الدول نتيجة تصفية الاستعمار الغربى وزواله ومن المنطقي والمعقول بعد ذلك أن يزيد عدد أعضاء الدول المنتخبة في مجلس الأمن زيادة تؤدي إلى حفظ التوازن في المجلس المذكور من ناحية وتؤدي إلى صحة تمثيل المجلس لدول العالم كله من ناحية أخرى .

نظام التصويت :

يجرى نظام التصويت في مجلس الأمن على نحو يتفرد به هذا المجلس دون سائر فروع المنظمة الأخرى . وقد وضعت القاعدة لهذا التصويت المادة السابعة والمثرون من الميثاق .

١ — يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد .

٢ — تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة سبعة من أعضائه .

٣ — تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة سبعة من أعضائه يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة .

ومعنى هذا النص أنه في المسائل الموضوعية — وهى المهمة بطبيعة الحال — لا بد وأن يكون القرار الصادر عن المجلس محل اتفاق بين الدول الخمسة الكبرى فإذا عارضت واحدة من هذه الدول فإن القرار لا يصدر حتى ولو وافقت عليه الدول العشرة الأخرى الأعضاء في المجلس .

وقد كانت الحكمة في وضع هذا النص مقبولة نوما عندما كانت تلك الدول الخمس عقب الحرب العالمية الثانية متفقة ومتفاهمة ولكن بعد زوال هذا الاتفاق والتفاهم وحلول الشقاق والمنافرة محلها فإن معنى اشتراط هذا الوضع إنما يعنى تعطيل أعمال مجلس الأمن وهذا هو الواقع الذى يشكو منه المجتمع الدولى من الشكوى والذى يحاول أن يبحث له عن حل .

و قد وجد الحل جزئياً في قرار الاتحاد من أجل السلام السابق الإشارة إليه والذي ينتقل اختصاص مجلس الأمن في مسائل المحافظة على السلم الدولي إلى الجمعية العامة عندما يفشل المجلس في اتخاذ قرار معين .

ولكن الواقع أن هذا القرار مخالف لنصوص الميثاق من ناحية ، كذلك فإن الجمعية العامة لا تملك أكثر من إصدار توصيات من ناحية أخرى .

والواقع أن هذا الحق للدول الدائمة والمعروف بحق « الفيتو » يحتاج إلى إعادة الدراسة على ضوء التطورات الراهنة في المجتمع الدولي .

وظائف مجلس الأمن :

تعتبر المادة الرابعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة هي المادة الأصلية فيما يتعلق بوظائف مجلس الأمن وتقول هذه المادة :

١ — رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً فعالاً يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن

هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات .

٢ — يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

٣ — يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية وأخرى خاصة إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها .

وإلى جوار هذا النص العام فإن سلطات مجلس الأمن ووظائفه واردة على نحو مفصل في الفصل السادس الذي يتحدث عن حل المنازعات حلالاً . وفي الفصل السابع الذي يتحدث عما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان والفصل الثامن الذي يتحدث عن علاقة مجلس الأمن بالتشغيات الإقليمية والفصل الثاني عشر الذي يتحدث عن نظام الوصاية الدولية واختصاصات مجلس الأمن فيما يتعلق بالمواقع الاستراتيجية .

والواقع أن الدخول في تفاصيل وظائف مجلس الأمن وما تثيره من أبحاث أمر يطول ويخرج عن النطاق المفروض لهذه الدراسة الموجزة . يكفي أننا قد أشرنا إلى هذه الوظائف

على نحو طاهر يعطى فكرة عامة تنفى المثقف العام ولا تنفى المثقف المتخصص بطبيعة الحال .

٣ - المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

من الأمور البارزة فى تطور المجتمع الدولى فى الوقت الحاضر الاهتمام بالتعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية . بعد أن كان ذلك الاهتمام قاصرا على النواحي السياسية دون غيرها . ويعكس ميثاق الأمم المتحدة هذا الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح . وقد جاء فى ديباجة الميثاق :

نحن شعوب الأمم المتحدة .

وقد آلينا على أنفسنا . . . أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسانية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . . . وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح . . . وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

ومن أجل تحقيق هذه الغايات تقرر أن يكون المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو أحد الفروع الأساسية للمنظمة الدولية

وإن كان يعمل في ظل الجمعية العامة . ونجد دستور هذا المجلس
واردًا في نص المادة الخامسة والخمسين من الميثاق التي تقول :
رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام
علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي
يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها
تقرير مصيرها تعمل الأمم المتحدة على :

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام
المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي
والاجتماعي .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية
والصحية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولي في أمور
الثقافة والتعليم .

(ج) أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات
الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين
ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق
والحريات فعلاً .

ويتألف المجلس من ثمانية عشر عضواً من أعضاء الأمم
المتحدة — وعلى خلاف مجلس الأمن فليس بين أعضاء المجلس

الاقتصادي والاجتماعي أعضاء دائمين وإنما تقوم الجمعية العامة بانتخاب الأعضاء الثمانية عشر جميعا . وتقوم الجمعية العامة بانتخاب ستة أعضاء سنويا ليحلوا محل كل ستة يخرجون ولا مانع يمنع من تجديد انتخاب من خرج .

ويكون لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

وظائف المجلس وسلطاته :

للمجلس وظائف متعددة تدور كلها حول إنماء التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول ومن أجل تحقيق هذه الغاية فإن المجلس يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير وله أن يقدم توصياته في هذه الأمور إلى الجمعية العامة وإلى الدول الأعضاء أيضا وإلى الفروع الثانوية للهيئة والتي تسمى بالوكالات المتخصصة .

والواقع أن المجلس الاجتماعي والاقتصادي يقوم عن طريق العديد من خبرائه بخدمات جليلة في البلاد النامية ويرجى

من هذه الخدمات أن تعمل على رفع المستوى الاجتماعى
فى تلك البلاد .

٤ - مجلس الوصاية :

مجلس الوصاية هو الفرع الرابع من الفروع الأساسية
للمنظمة الدولية ووجود هذا المجلس والنص عليه فى الميثاق يمثل
نوعا من التطور فى المجتمع الدولى من مقتضاه إخضاع العلاقة بين
الدول المشمولة بالوصاية والدول الوصية عليها لرقابة المجتمع الدولى
ممثلا فى مجلس الوصاية ومن فوقه الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وتشكيل مجلس الوصاية يتم بطريقتين فى وقت واحد : طريقة
تشكيل مجلس الأمن أى بالنص على أعضاء دائمين فيه هم الدول
الحس الكبرى ثم الدول التى تتولى إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية
ثم عدد آخر من الدول تنتخبه الجمعية العامة بحيث يكون التشكيل
النهائى للمجلس فيه عدد من الدول التى لا تدير أقاليم مشمولة
بالوصاية مساويا لعدد الدول التى تدير أقاليم مشمولة بالوصاية
وبهذا يهدف الميثاق إلى إيجاد نوع من التوازن داخل المجلس
المذكور بين الدول الوصية والدول التى ليس لها وصاية على أقاليم
معينة ويفترض فيها الحيدة ومراعاة صالح المجتمع الدولى .

ويطبق نظام الوصاية على الأقاليم الآتية :
(أ) الأقاليم التي كانت مشمولة بالانتداب أيام عهد عصبة الأمم .

(ب) الأقاليم التي اقتطعت من دول المحور بعد الحرب العالمية الثانية .

(ح) الأقاليم التي تضمها تحت الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها .

وظائف المجلس وسلطاته :

مجلس الوصاية شأنه شأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس له استقلال . كامل عن الجمعية العامة . وإنما هو يعمل تحت إشرافها وهو يقوم بالوظائف الآتية :

(أ) النظر في التقارير التي ترفعها إليه الدول القائمة على إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .

(ب) قبول العرائض التي تقدم إليه من المناطق والأقاليم المشمولة بالوصاية ونقصها والتحقيق فيها .

(ح) زيارة الأقاليم المشمولة بالوصاية للتأكد من أن الدول

القائمة بالوصاية تقوم بمهمتها التي ناطها بها لليثاق من الوصول
بتلك الأقاليم إلى مرحلة الاستقلال .

والأمل معقود على مجلس الوصاية وعلى الجمعية العامة
في العمل المستمر على تصفية تلك الأوضاع المفتعلة في المجتمع
الدولى وهى الأوضاع التى فرضتها عصور الاستعمار المظلمة .

• - محكمة العدل الدولية :

محكمة العدل الدولية هى الاداة القضائية الرئيسية للأمم
المتحدة وجميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم فى الهيئة
الدولية يعتبرون أطرافا فى النظام الأساسى لمحكمة العدل
الدولية الذى هو جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة نفسه .

وتتألف محكمة العدل الدولية من خمسة عشر قاضيا يفترض
فيهم أنهم أعلا الكفايات الدولية ولا يجوز أن يكون بين قضاة
المحكمة قاضيان من بلد واحد..

وقضاة المحكمة مستقلون عن حكوماتهم وينتخبون
لكفائهم الشخصية ويجوز أن يعيدوا فى التكميل النهائى للمحكمة
مع ذلك أن عمل المحكمة بالكبرى هو النظام القانونى الرئيسية

في العالم . ولا يجوز لغير الدول أن يكونوا أطرافا في الدماوى
التي ترفع لمحكمة العدل الدولية فلا يجوز للأفراد أن يرفعوا
قضاياهم أمام هذه المحكمة — ولو كانت تلك القضايا موجهة
إلى دول معينة .

كذلك فإن درجة التطور الحالية في المجتمع الدولي قضت
بان يكون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أمر اختياري
فلا تجبر دولة على قبول ولاية هذه المحكمة إلا إذا ارتضت
هى هذه الولاية الجبرية سلفا .

والواقع أن ارتضاء الولاية الجبرية للمحكمة في الظروف
العادية يمثل نوما من الإيمان بالقانون والعدل في المجتمع الدولي .
وقد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة أنها تقبل الاختصاص
الإجبارى لمحكمة العدل الدولية في المسائل المتعلقة بقناة السويس
وذلك بالنسبة للدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية دون غيرها .
والى جوار الوظيفة القضائية للمحكمة فإن المحكمة لها الحق
في أن تعطى فتاوى للجمعية العامة ولفروع هيئة الأمم الأخرى
وللوكالات المتخصصة .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الدكتور عبد الحميد
بدوى هو أحد قضاة محكمة العدل الدولية وقد تمجدت

عضويته في المحكمة منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ حتى الآن وهو شرف كبير من غير شك وتقدير يستحقه سيادته عن جدارة واقتدار .

٦ — الأمانة العامة :

الواقع أن الأمانة العامة وإن كانت بنص الميثاق فرع من الفروع الرئيسية للهيئة إلا أنها تقوم على خدمة فروع الهيئة جميعا وتشكون الأمانة العامة من الأمين العام ومساعديه وسائر موظفي الأمانة .

* * *

هذه هي هيئة الأمم المتحدة التي تعد أحدث صورة من صور التنظيم الدولي وأعلامرحلة من مراحل تطور المجتمع الدولي . والذي لا شك فيه أن الأمم المتحدة حاولت أن تخدم قضية السلام الدولي بأقصى طاقاتها التي سمحت لها بها الظروف الدولية وما زال الأمل معقودا على المنظمة العالمية الكبرى في أن تستمر في هذه الجهود وأن تجنب العالم ويلات حرب ماحقة .

* * *

خاتمة

هو موضوع تطور المجتمع الدولي سرنا معه بإيجاز
قدرة المستطاع من الأزمنة السحيقة إلى عصرنا الحالى
عصر التنظيم الدولى ؛ ولما كانت هيئة الأمم المتحدة هى أحدث
وأضخم صورة من صور التنظيم الدولى فقد أفردنا لها
فصلاً خاصاً .

وإتينا الآن وقد فرغنا من دراسة الماضى نبيح لأنفسنا
أن نلقى نظرة على المستقبل القريب والبعيد .
نظرة تعتمد على الماضى ويحدوها الأمل والرجاء فى
مستقبل الإنسانية .

إن المجتمع الدولى الذى بدأ ضيقاً ثم بدأت أبوابه تنفرج
شيئاً فشيئاً أصبح الآن مجتمعاً مفتوحاً غير مغلق وأصبح من غير
الممكن أن يوصد بابه أمام أية دولة من دول هذا العالم الفسيح .
ولا شبهة أن نهاية الاستعمار قريبة وأن الدول التى ستنتخلص
من الاستعمار قريباً ستصبح بدورها أعضاء فى مجتمع الدول

يظلها القانون الدولي بظله كما يظل غيرها من أعضاء هذا المجتمع،
وسيحمل هذا الوضع في ذاته توسعا في نطاق المجتمع الدولي .
ولاشك أن اضطراد التقدم في العلم الحديث وما سيرتبط
به من تقدم فني في أسباب المواصلات بين أرجاء هذا العالم
الفسيح الصغير في آن واحد سيزيد من أسباب التقارب بين الدول
وسيزيل شيئا فشيئا أسباب النفرة والخلاف .

والذي لا جدال فيه أن المجتمع الدولي في المستقبل لن يشاهد
تلك الهوة الفسيحة بين دول بلغت من التقدم أقصاه ودول
مازال التخلف البشع ينشب فيها أظافره ، وزوال الهوة بين الدول
المتقدمة والدول المتخلفة سيؤدي إلى زيادة التقارب وزيادة
الارتباط في المجتمع الدولي . كذلك فالذي يدل عليه تطور
المجتمع الدولي أن هذا المجتمع بدأ أخيراً يتفرع من منطق
النجزئة والتفكك وبدأ ينتجه نحو منطق الدول الكبيرة
التي تغم في داخلها الوحدات الصغيرة المتقاربة .

إن الدول الصغيرة أصبحت الآن نشازاً في المجتمع الدولي .
وأكد أرى صورة المجتمع الدولي قريباً وقد ظهرت فيه
الدولة العربية الكبرى وظهرت فيه الولايات المتحدة الأوربية

وتقاربت إلى حد الاتحاد دول كثيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

أكد أرى هذه الصورة رأى العين قبل مرور السبعينات من القرن الذى نعيش فيه .

ثم بعد ذلك هل نذهب مع الحالمين إلى المدى الذى نقول فيه إن المستقبل البعيد سيحمل للعالم صورة الحكومة الواحدة على نحو أو على آخر من أنحاء التنظيم الداخلى داخل تلك الدولة العالمية ؟

إنه أمل ليس بالمستحيل التحقيق وإن كان ييقن بعيد التحقيق . إن فكرة الدولة التى استقرت وتبلورت منذ القرن الخامس عشر للميلادى بدأت الآن — فى القرن العشرين — تهتز على الأقل من الناحية النظرية ، وإن طبيعة الأمور وطبيعة التطور تقضيان بأن فكرة السيادة المطلقة للدولة لا بد وأن تحل محالها السيادة الخاضعة للقانون .

فإن تحقق ذلك — وهو لا بد متحقق يوماً ما — فإن الخطوة التالية لا بد وأن تكون ضمور فكرة الدولة بوضعها الحالى ، وإن من شأن التشابك القائم الآن بين أجزاء العالم كله أن يزيل أسباب التباين وأن يزيد أسباب التقارب ويترتب على

ذلك كله أن تظهر في العالم وحدات كبيرة وأن تزول من صورة العالم تلك الوحدات الكثيرة التي يقوم كثير منها على أساس تقسيمات مفتعلة ستزول بزوال مبرر وجودها كما سبق أن قلنا . وبعد ذلك — وفي الأمد الطويل — قد نصبح في مواجهة الدولة العالمية والحكومة العالمية .

ولكنه حلم وأمل بعيد من غير شك .
أما الذي لاشك فيه فهو أن المستقبل سيحمل تطورا ضخما في فكرة التنظيم العالمي .

كانت عصبة الأمم تحمل بذور العالمية ولكنها لم تكن كذلك وإن ادعاه البعض وطاولت هيئة الأمم المتحدة أن تجعل البذور العالمية صالحة للحياة والنماء ولاشك أن الهيئة الجديدة أوسع في نطاقها من العصبة القديمة ولاشك أنها تمس حياة ملايين وملايين من البشر أكثر مما كانت تمسهم العصبة — ولا شك أيضا — حسب ما تدل عليه الأرقام — أن عدد الدول الأعضاء فيها الآن يبلغ ما يقرب من ضعف عدد الأعضاء في العصبة في آخر تطوراتها .

التنظيم الدولي يتجه إذن نحو العالمية : هذا ما يقول به الواقع الملموس وسيبلغ هذا الاتجاه غايته يوما ما .

وقد يبلغ هذا الاتجاه هذه الغاية بعد هزة عنيفة تصيب كيان المجتمع الدولي القائم فقد تعودنا أن التطورات الخطيرة في الحياة الدولية وفي القواعد الدولية بالتالى لا تحدث إلا نتيجة هزات عنيفة، ولكن الاتجاه نحو العالمية على أى حال بالغ غايته يوما ما. وعندما يوجد مثل ذلك التنظيم العالمى وعندما تحكم ذلك التنظيم قواعد موضوعية تخفى منها ظاهرتا التناقض اللتان أشرت إليهما وأنا بصدد الكلام عن السيادة والتنظيم الدولى ، عندما يتحقق ذلك فإننا سنكون قريبين جد قريبين من الأمل البعيد. ولكن متى سنكون قريبين ... علم ذلك عند رب التطور وموجهه نحو الخير للإنسانية كلها ييقين .

والحمد لله رب العالمين

دكتور مجدى الجمل

القاهرة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤

المكتبة الثقافية تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها :

- ١ — الثقافة العربية اسبق من
ثقافة اليونان والمبرين } الاستاذ عباس محمود العقاد
- ٢ — الاشتراكية والشيوعية ... الاستاذ على ادم
- ٣ — الظاهر يبرز في القصص الشعبي للدكتور عبد الحميد يونس
- ٤ — قصة التطور للدكتور انور عبد العليم
- ٥ — طب وسحر للدكتور بول غليونجي
- ٦ — فجر القصة للاستاذ يحيى حقي
- ٧ — الشرق الفنان للدكتور زكي نجيب محمود
- ٨ — رمضان للأستاذ حسن عبد الوهاب
- ٩ — اعلام الصحابة للأستاذ محمد خالد
- ١٠ — الشرق والإسلام للأستاذ عبد الرحمن صدقي

- ١١ — المريح ... } للدكتور جمال الدين الفندى
والدكتور محمود خيرى
- ١٢ — فن الشعر ... للدكتور محمد مندور
- ١٣ — الاقتصاد السياسى ... للأستاذ احمد محمد عبد الخالق
- ١٤ — الصحافة المصرية ... للدكتور عبد اللطيف حمزة
- ١٥ — التخطيط القومى ... للدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن
- ١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية ... للدكتور ثروت عكاشة
- ١٧ — اشتراكية بلدنا ... للأستاذ عبد المنعم الصاوى
- ١٨ — طريق الفد ... للأستاذ حسن عباس زكى
- ١٩ — التشريع الإسلامى واثره } للدكتور محمد يوسف موسى
فى الفقه الغربى
- ٢٠ — العبقريّة فى الفن ... للدكتور مصطفى صوفى
- ٢١ — قصة الأرض فى إقليم مصر ... للأستاذ محمد صبيح
- ٢٢ — قصة الذرة ... للدكتور اسماعيل يسوفى هزاع
- ٢٣ — صلاح الدين الأيوبي بين } للدكتور احمد احمد بدوى
شعراء عصره وكتابه
- ٢٤ — الحب الإلهى فى التصوف الإسلامى للدكتور محمد مصطفى حلمى
- ٢٥ — تاريخ الفلك عند العرب ... للدكتور امام ابراهيم احمد
- ٢٦ — صراع البترول فى العالم العربى للدكتور احمد سويلم المعمرى
- ٢٧ — القومية العربية ... للدكتور احمد فؤاد الأهوانى
- ٢٨ — القانون والحياة ... للدكتور عبد الفتاح عبدالباقى

- ٢٩ — قضية كينيا للدكتور عبد العزيز كامل
- ٣٠ — الثورة العربية الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣١ — فنون التصوير المعاصر للأستاذ محمد صدق الجياخنجي
- ٣٢ — الرسول في بيته للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٣٣ — أعلام الصحابة « المجاهدون » للأستاذ محمد خالد
- ٣٤ — الفنون الشعبية للأستاذ رشدي صالح
- ٣٥ — اخنائون للدكتور عبد المنعم أبو بكر
- ٣٦ — الذرة في خدمة الزراعة للدكتور محمود يوسف الشواربي
- ٣٧ — الفضاء الكوني للدكتور جمال الدين الفندى
- ٣٨ — طاغور شاعر الحب والسلام للدكتور شكري محمد هباد
- ٣٩ — قضية الجلاء من مصر للدكتور عبد العزيز رفاهي
- ٤٠ — الخفريات وقيمتها الغذائية والطبية للدكتور عز الدين فراج
- ٤١ — العدالة الاجتماعية للمستشار عبد الرحمن نصير
- ٤٢ — السينما والمجتمع للأستاذ محمد حلمي سليمان
- ٤٣ — العرب والحضارة الأوروبية للأستاذ محمد مفيد الشوباشي
- ٤٤ — الأسرة في المجتمع المصري القديم للدكتور عبد العزيز صالح
- ٤٥ — صراع على أرض الميعاد للأستاذ محمد عطا
- ٤٦ — رواد الوعي الإنساني للدكتور عثمان أمين
- ٤٧ — من الذرة إلى الطاقة للدكتور جمال نوح
- ٤٨ — أضواء على قاع البحر للدكتور أنور عبد العليم

- ٤٩ — الأزياء الشعبية للاستاذ سعد الحادام
- ٥٠ — حركات التسلسل ضد القومية العربية للدكتور إبراهيم احمد العدوي
- ٥١ — الفلك والحياة ... } للدكتور عبد الحميد سماحة
والدكتور عدلى سلامة
- ٥٢ — نظرات فى أدبنا المعاصر ... للدكتور زكى المحاسنى
- ٥٣ — النيل الحالد للدكتور محمد محمود الصياد
- ٥٤ — قصة التفسير للأستاذ احمد الشرباصى
- ٥٥ — القرآن وهلم النفس للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٥٦ — جامع السلطان حسن وما حوله للأستاذ حسن عبد الوهاب
- ٥٧ — الأسرة فى المجتمع العربى بين } للأستاذ محمد عبد الفتاح الشهاوى
الشريعة الإسلامية والقانون
- ٥٨ — بلاد النبوة للدكتور عبد المنعم ابو بكر
- ٥٩ — غزو الفضاء للدكتور محمد جمال الدين الفندى
- ٦٠ — الشعر الشعبي العربى للدكتور حسين نصار
- ٦١ — التصوير الإسلامى ومدارسه للدكتور جمال محمد محرز
- ٦٢ — الميكروبات والحياة للدكتور عبد المحسن صالح
- ٦٣ — عالم الأفلاك للدكتور إمام إبراهيم احمد
- ٦٤ — انتصار مصر فى رشيد للدكتور عبد العزيز رفاعى
- ٦٥ — الثورة الاشتراكية } للأستاذ احمد بهاء الدين
« قضايا ومناقشات »
- ٦٦ — الميثاق الوطنى قضايا ومناقشات للأستاذ لطفى الخولى
- ٦٧ — عالم الطير فى مصر للأستاذ احمد محمد عبد الحالى
- ٦٨ — قصة كوكب للدكتور محمد يوسف موسى

- ٦٩ — الفلسفة الإسلامية للدكتور احمد فؤاد الأهواني
- ٧٠ — القاهرة القديمة وأحيائها للدكتورة سعاد ماهر
- ٧١ — الحكم والأمثال والنصائح } للأستاذ محرم كمال
عند المصريين القدماء
- ٧٢ — قرطبة في التاريخ الإسلامي } للأستاذ محمد محمد صبيح
والدكتور جودة هلال
- ٧٣ — الوطن في الأدب العربي للأستاذ إبراهيم الإيباري
- ٧٤ — فلسفة الجمال للدكتورة أميرة حلمي مطر
- ٧٥ — البحر الأحمر والاستثمار للدكتور جلال يحيى
- ٧٦ — دورات الحياة للدكتور عبد المحسن صالح
- ٧٧ — الإسلام والمسلمون } للدكتور محمد يوسف الشواربي
في القارة الأمريكية
- ٧٨ — الصحافة والمجتمع للدكتور عبد اللطيف حمزة
- ٧٩ — الوراثة للدكتور عبد الحافظ حلمي
- ٨٠ — الفن الإسلامي في العصر الأيوبي للدكتور محمد عبد العزيز مرزوقي
- ٨١ — ساعات حرجة في حياة الرسول للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٨٢ — صور من الحياة للدكتور مصطفى عبد العزبز
- ٨٣ — حياذ فلسفي للدكتور يحيى هويدي
- ٨٤ — سلوك الحيوان للدكتور احمد حماد الحسيني
- ٨٥ — أيام في الإسلام للأستاذ احمد الشرباصي
- ٨٦ — تعمير الصحارى للدكتور عز الدين فراج
- ٨٧ — سكان الكواكب للدكتور إمام إبراهيم احمد
- ٨٨ — العرب والتتار للدكتور إبراهيم احمد العدوي
- ٨٩ — قصة المعادن الثمينة للدكتور انور عبد الواحد

- ٩٠ — اضواء على المجتمع العربى ... للدكتور صلاح الدين عبد الوهاب
- ٩١ — قصر الحمراء للدكتور محمد عبد العزيز مرزوق
- ٩٢ — الصراع الأدبى بين العرب والمعجم للدكتور محمد نبيه حجاب
- ٩٣ — حرب الإنسان ضد الجوع } للدكتور محمد عبد الله العربى
وسوء التغذية
- ٩٤ — ثروتنا المعدنية للدكتور محمد فهم
- ٩٥ — تصويرنا الشعبى خلال المصور للأستاذ سعد الحامد
- ٩٦ — منشآتنا المسائية عبر التاريخ للأستاذ عبد الرحمن عبد التواب
- ٩٧ — الشمس والحياة للدكتور محمود خيرى على
- ٩٨ — الفنون والقومية العربية ... للأستاذ محمد صدق الجباخنجى
- ٩٩ — اقسام نائفة للأستاذ حسن الشيخ
- ١٠٠ — قصة الحياة ونشأتها على الأرض للدكتور انور عبد العلم
- ١٠١ — اضواء على السير الشعبية ... للأستاذ فاروق خورشيد
- ١٠٢ — طبائع النحل للدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١٠٣ — النقود العربية «ماضيها وحاضرها» للدكتور عبد الرحمن فهمى
- ١٠٤ — جوائز الأدب العالمية } للأستاذ عباس محمود العقاد
«مثل من جائزة نوبل»
- ١٠٥ — الغذاء فيه الداء وفيه الدواء للأستاذ حسن عبد السلام
- ١٠٦ — القصة العربية القديمة للأستاذ محمد مفيد الشوباشى
- ١٠٧ — القنبلة النافعة للدكتور محمد فتحى عبد الوهاب
- ١٠٨ — الأحجار الكريمة فى الفن والتاريخ للدكتور عبد الرحمن زكى
- ١٠٩ — الغلاف الهوائى للدكتور محمد جمال الدين الفنندى

- ١١٠ — الأدب والحياة في المجتمع
العمرى المعاصر ... } للدكتور ماهر حسن فهمي
- ١١١ — الوان من الفن الشعبي ... للاستاذ محمد فهمي عبد اللطيف
- ١١٢ — الفطريات والحياة ... للدكتور عبد المحسن صالح
- ١١٣ — السد العالي « التنمية
الاقتصادية » ... } للدكتور يوسف ابو الحجاج
- ١١٤ — الشعر بين الجود والتطور ... للاستاذ العوضي الوكيل
- ١١٥ — التفرقة العنصرية ... للدكتور احمد سويلم العمرى
- ١١٦ — صراع مع الميكروب ... للدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١١٧ — الإصلاح الزراعى والميثاق ... للاستاذ محمد عبد المجيد مرعى
- ١١٨ — اضاء جديدة على الحروب الصليبية للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١١٩ — الأمم المتحدة وممارسة نظامها للدكتور سليمان محمود سلمان
- ١٢٠ — امرار المخلوقات المضيئة ... للدكتور عبد المحسن صالح
- ١٢١ — التاريخ والسير ... للدكتور حسين فوزى النجار
- ١٢٢ — تطور المجتمع الدولى ... للدكتور يحيى الجمل

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق استراكية الثقافة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأفلام أساتذة ومتخصصين وبقرشين لكل كتاب
- تصدر مرتين كل شهر في أوله وفي منتصفه

الكتاب القادم

الاستعمار والتحرير

في العالم العربي

للدكتور جمال محمد

١٥ ديسمبر ١٩٦٤

Bibliotheca Alexandrina



0271354



مطابع